

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.88
15 December 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(باراغواي)	السيد كانييتي	: <u>م</u>
	(نائب الرئيس)	

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام [٣٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64526/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام (A/42/277 ، A/42/465 و Add.1 ،
(A/42/714)

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال السعي من أجل تحقيق السلم في الشرق الأوسط يمثل أحد المشاغل الأساسية للأمم المتحدة . ويحتم تفاقم الحالة في المنطقة على الدول الأعضاء تكثيف جهودها لوضع حد لهذا التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين .

لقد أقيمت قضية فلسطين منذ بدايتها على عاتق هذه المنظمة . ولا تزال هذه القضية ، كما نعلم جميعاً ، السبب الجذري للنزاع والتوتر في الشرق الأوسط . وهناك اليوم اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى التوصل إلى تسوية شاملة لقضايا الشرق الأوسط تتركز حول تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة .

وتؤيد الصومال بقوة العناصر الأساسية لإرساء السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط كما وردت في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . وتستند هذه القرارات استناداً وطيداً إلى الميثاق والمبادئ المقبولة للقانون الدولي ، إذ أنها تؤكد أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة ، كما تؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . ونحن نضم صوتنا إلى الدعوة إلى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانشاء دولته في فلسطين .

ولسوء الحظ ، لا يزال تعنت اسرائيل واستهتارها بقرارات مجلس الأمن وانتهاكها الصارخ للقانون الدولي يشكل عقبة في طريق تحقيق السلم . وإلا فكيف يمكن للمرء أن يصف قرار اسرائيل بضم القدس وإصدار ما يسمى بـ "القانون الأساسي" ومحاولاتها لتغيير طابع مدينة القدس الشريف ؟ وكيف يمكن للمرء أن يصف ضمها غير الشرعي لمرتفعات

الجولان السورية أو الأعمال التي تستهدف بوضوح دمج الضفة الغربية وغزة في دولة إسرائيل التوسعية ؟ وما الذي يمكن أن يقوله المرء عن الامتحان اليومي والإجفاف والوحشية التي يعاني منها الشعب العربي تحت نير الاحتلال الإسرائيلي ، أو الانتهاك المستمر لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية من خلال العدوان والاحتلال العسكريين ؟

ان هذه السياسات البغيضة هي التي تولد العنف وإراقة الدماء المستمرين في الشرق الأوسط . وما لم يوضع حد لهذه السياسات وتُزال الآثار الناجمة عنها فلن يتحقق السلم . وقبل كل شيء لا يمكن للسلم أن يستتب في المنطقة بينما تستمر إسرائيل في جهودها المحمومة لحرمان الفلسطينيين ليس من حقوقهم السياسية المشروعة فحسب بل ومن وجودهم كشعب . ومن قبيل المغارقة أن أولئك الذين يمارسون سياسة الإبادة هذه هم أنفسهم الذين يصرون ألا ينسى العالم المحرقة النازية أبدا .

يتعين على المجتمع الدولي ألا يتغاضى عن هذا الظلم ذي الأبعاد التاريخية . وتعتقد الصومال أن تعزيز مجلس الأمن لأحكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) عن طريق التأكيد الواضح الذي لا لبس فيه لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة في فلسطين ، يعدّ خطوة هامة صوب تحقيق السلم في الشرق الأوسط .

كما اننا نؤيد بقوة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تكررت عبر السنوات الثلاث الماضية ، إلى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . ومما يثلج الصدر أن تأييد المؤتمر يأتي من قطاع واسع من الرأي الدولي والمجموعات السياسية والإقليمية الرئيسية .

وكلها تعترف بأن المؤتمر من شأنه أن يوفر الإطار السياسي والقانوني للمفاوضات التي تؤدي الى تسوية شاملة . وإن الممثل الشرعي الذي اختاره الشعب الفلسطيني - وهو منظمة التحرير الفلسطينية - يتحتم بطبيعة الامر أن يشارك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .

وترحب حكومة بلادي بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية المعلن لعقد مؤتمر السلم . وترحب أيضا بالتزامها بالسلم على أساس قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط وفلسطين - وهو التزام يتسق وخطه السلم التي اتخذت في مؤتمر القمة العربية في فاس في عام ١٩٨١ ، والتي تأكدت من جديد في مؤتمرات القمة العربية اللاحقة . وإن لمجلس الأمن للأمم المتحدة دورا يظلع به في تعزيز مؤتمر السلم وتحديد طرائق انعقاده . ويأمل وفد بلادي أن تحظى الجهود البناءة التي يبذلها الأمين العام لتحقيق الاجماع في المجلس حول المسائل المتصلة بالاجراءات والمضمون بالتعاون الضروري من جانب جميع الاطراف .

ومن الواضح أن مسار الاحداث في الشرق الأوسط لا يتجه صوب التفاهم والسلم . ودون بذل الجهود الجديدة والمتزايدة لإرساء العدل والشرعية ، فإن من المرجح أن يستمر تدهور الحالة السائدة في المنطقة وأن تزداد خطورة النمط المألوف من العنف واراقة الدماء على السلم والأمن العالميين والاقليميين . ومن المؤكد أنه مما يخدم مصالح جميع الاطراف المعنية على أفضل وجه أن تستخدم إطار السلم الذي توفره الأمم المتحدة وأن تفتنم كل فرصة للعمل على التوصل الى حل دائم للصراع العربي الاسرائيلي . فقد آن الاوان لإنهاء محنة الفلسطينيين ومعاناتهم وانهاء العنف والصراع المتوطنين ، كما آن الاوان لان ينعم الشرق الأوسط بمزايا السلم والأمن .

وتؤيد الصومال تأييدا كاملا بلا تحفظ القرارات الخاصة بالشرق الأوسط والمطروحة أمام الجمعية العامة ، والتي تبرز موقفها بشأن مسألة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية . إذ أنه لا يمكن التوصل الى تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط إلا على أساس التنفيذ التام والعملي لهذه القرارات .

السيد نوغويرا باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أبدأ تعليقاتي بأن أقتبس إحدى الملاحظات الختامية التي أوردها الأمين العام في تقريره إلى هذه الدورة للجمعية العامة ، وجاء فيها ما يلي :

"وقد مرّت أربعون سنة على اعتماد الجمعية العامة لقراراتها الأولى المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي . ورغم اشتراك الأمم المتحدة الطويل الأمد ، ورغم القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ عام ١٩٤٧ ، تعرضت شعوب المنطقة لمعاناة لا حد لها ولخمس حروب كبرى . وقد فقدت عشرات الآلاف من الأرواح ولا يزال النزاع متفجراً ، مع ما لذلك من عواقب تتعلق بالمجتمع الدولي بأسره وليس بالمنطقة وحدها . وتكمن في صميم هذا النزاع محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظم أبنائه الآن تحت الاحتلال أو في المنفى" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٦)

إن الحكومة البرازيلية تؤيد بقوة الرأي القائل بأن التسوية السلمية لقضية فلسطين ينبغي السعي إلى تحقيقها على أساس مبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وعلى ذلك فإن البحث عن حل دائم وشامل وعادل لهذه القضية التي لا تزال في قلب الصراع الاسرائيلي العربي ينبغي في رأينا أن يراعي المبادئ التوجيهية التالية : الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في الوجود داخل حدود معترف بها دولياً ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة في أرضه الخاصة به ؛ ومشاركة الشعب الفلسطيني ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، في أية مفاوضات تتصل بمستقبله .

ونحن نلاحظ باهتمام كبير النشاط السياسي الدبلوماسي المكثف داخل الأمم المتحدة وفيما بين الأطراف المعنية في النزاع العربي الاسرائيلي بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تسوية سلمية للصراع . وتنظر الحكومة البرازيلية بارتياح إلى ظهور فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الاوسط . ونرى أن هذا المؤتمر

ينبغي أن يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن على يقين من أن هذه المبادرة توفر أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة وناجحة للصراع العربي الإسرائيلي .

وفي سياق المنازعات القائمة في الشرق الأوسط ، تشعر بلادي شعورا خاصا بالأسى إزاء المأساة التي تقع في لبنان ومعاناة شعبها طوال أعوام عديدة من الحرب وعدم الاستقرار . ونحن نرى أن هناك تهديدا لسلامة دولة تربطها ببلدي روابط صداقة وثيقة نظرا لوجود جالية كبيرة ونشطة ومنتجة من اللبنانيين وأبنائهم . ويأسف وفد بلادي لأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمسألة اللبنانية لم يلتزم بها تماما ، رغم أنها قرارات توفر دون شك إطارا مناسباً للبدء في مفاوضات محددة بين الأطراف المعنية .

إن سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي يجب احترامها . ولهذا فإننا نناشد مرة أخرى جميع القوات الأجنبية أن تنسحب من لبنان ، بغية تمكين هذا البلد من البدء في عملية المصالحة الداخلية وإعادة التعمير الوطني والاضطلاع بدوره التقليدي المناسب في المحافل الإقليمية والدولية على حد سواء .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

أكثر من أربعة عقود مازالت الحالة في الشرق الاوسط تشكل مصدر قلق للرأي العام العالمي . وقد أعربت الجمعية العامة ومجلس الأمن عن هذا القلق ، كما أنهما يبقيان المسألة قيد نظرهما المستمر ؛ علاوة على أنهما اتخذتا العديد من القرارات واعتمدا العديد من التوصيات بشأن هذا الموضوع . إلا أن الحالة لم تتحسن رغم كل ذلك . بل لقد أصبح الشرق الاوسط أكثر من أي وقت مضى أحد المصادر الرئيسية للتهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين . إن استمرار وجود هذا التوتر من جراء مواصلة اسرائيل ممارساتها العدوانية سيغذي لا محالة الى تصاعد أعمال العنف .

إن قضية فلسطين ، وهي لب مشكلة الشرق الاوسط ، مازالت دون حل ، ومازال الحق

المتأمل للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال بعيد المنال .

لقد أرغم الشعب الفلسطيني على ترك وطنه والبحث عن ملجأ في شتى أقطار الشرق الاوسط . أما الذين مكثوا في فلسطين المحتلة ، فقد وقعوا ضحية قمع السلطات المحتلة المتواصل . وحتى أولئك الذين لجأوا الى البلدان الأخرى لم يسلموا من الأعمال العدوانية التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية : إنهم يتعرضون للملاحقة والقصف والاختطاف والاعتقال . ومازالت اسرائيل تواصل هجماتها الوحشية على الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين في لبنان بقصفهم بالقنابل من البحر والجو قصفاً يزهق الكثير من الأرواح ، وبخامة بين النساء ، والأطفال ؛ ناهيك عن فرض الحصار على مخيمات اللاجئين في لبنان ، وهي حقيقة يعرفها الجميع . فلم تفارق ذاكرتنا بعد مناظر صيدا وصور وبيروت المفجعة التي شاهدناها على شاشات التلفزيون .

إلا أن هذه الأعمال لا تقتصر على الشرق الاوسط وحده . فالعدوان الغادر غير المبرر الذي شنته اسرائيل على تونس في ١٩٨٥ مازال حياً في أذهاننا ، وهو يوضح بجلاء أن اسرائيل على استعداد للذهاب الى أبعد الحدود لتنفيذ مخططاتها التوسعية والعدوانية .

هذه السياسات العدوانية التي تتبعها اسرائيل داخل الأراضي المحتلة وخارجها مازالت مستمرة دون هوادة ، علاوة على أنها كشفت عملياتها غير الشرعية لزرع

المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وانتزاع الأراضي من سكانها وترحيلهم . ومن الأمور المزعجة بشكل خاص تلك الأنشطة التي تنخرط فيها إسرائيل في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية الى قطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية . إن تهويد تلك الأراضي بـزرع المستوطنين اليهود فيها ما هو إلا محاولة تستهدف تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي المحتلة . وهذه السياسة لا تتنافى فحسب مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بل إنها تزيد بالفعل أيضا من استفحال الحالة المعقدة السائدة في الشرق الأوسط .

وما زالت إسرائيل تحتل جنوب لبنان وتستخدمه قاعدة لارتكاب عمليات العدوان والتحرش ضد ذلك البلد ، وبصفة خاصة ضد القرى المجاورة وسكانها .

ونحن ندين بكل قوة احتلال الجزء الجنوبي من ذلك البلد وضمه ، ونحیی بحرارة نضال المقاومة الذي يخوضه الشعب اللبناني للحفاظ على استقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية . كما أننا نرفض على نحو قاطع إدعاء إسرائيل غير المقبول بأن ضمها جنوب لبنان يرجع الى اعتبارات واحتياجات أمنية . فليس من المفروض أن تحقق دولة أمنها على حساب استقلال دولة أخرى وسلامتها الإقليمية . إننا نطالب بأن تحترم إسرائيل سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ، والقانون الدولي .

كما أن التعاون القائم حاليا بين إسرائيل وجنوب افريقيا العنصرية يسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي . فهذا التعاون ، ولا سيما في المجالين العسكري والنووي ، يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين . والسلوك الدولي الذي يتبعه هذان النظامان غني عن كل تعليق . فكلاهما عدواني وتوسعي من حيث طبيعته وممارساته . وكلاهما يزعزع استقرار جيرانه ويشيع القلاقل في منطقتهم . ولا يخفى على أحد أن أيام من النظامين لم يكن بمقدوره البقاء لولا الدعم الذي يحظى به من حلفائه الذين شاءت سخرية الاقدار أن يكونوا حلفاء للنظاميين معا .

لقد تم التأكيد مرارا وتكرارا على أن قضية فلسطين هي لب نزاع الشرق الأوسط . ومن هنا فإنه لا يمكن تحقيق السلم في الشرق الأوسط إلا بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة . ولا يمكن إحلال السلم في الشرق الأوسط إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي

العربية المحتلة ، والاحترام الصارم لسيادة كل دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وحققها في أن تعيش في سلم وحرية .

وينضم وفد بلدي الى كل الوفود الاخرى التي أعربت عن تأييدها لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط في إطار الامم المتحدة ، باعتبار ذلك إسهما رئيسيا في تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في تلك المنطقة . ومثل هذا المؤتمر الذي ينبغي أن يحضره جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وجميع الاطراف المعنية ، لا بد أن تشارك فيه أيضا على قدم المساواة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ونحن نعي أن ثمة خلافات مازالت قائمة ، وبخاصة فيما يتعلق بنطاق المؤتمر وموعده ، والمشاركين فيه في المقام الاول . ولكننا نرى أن هذه الخلافات لا بد من حلها في أقرب وقت ممكن . كما أننا جميعا ندرك الطبيعة المعقدة للمسائل المطروحة ، ولا نتوقع المعجزات . إن ما نحتاجه هو عزيمة سياسية لا تلين . ويحدونا أمل صادق في أن تستجيب كل الاطراف على نحو بناء ، حالما تعيد هذه الدورة التأكيد على موقفها إزاء قضية الشرق الاوسط ، وعلى الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق حل سلمي .

ويؤيد بلدي تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة لتعزيز السعي نحو تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط . ونرجو أن يواصل اتصالاته النشطة بالاطراف المعنية للتوصل الى حل عادل ودائم .

إلا أن مصدر التوتر في الشرق الاوسط ليس النزاع العربي الاسرائيلي وحده . ذلك أن الحرب المستعرة بين إيران والعراق قد دخلت الآن عامها الثامن . لقد ازهقت آلاف الارواح على الجانبين في هذه الحرب ، علاوة على ما جلبته من معاناة يعجز عنها الوصف ودمار في الممتلكات ، وما أهدر فيها من موارد وشروات وطنية لا تعد ولا تحصى ، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية .

إن أحد جوانب هذا النزاع المقلقة انه كلما طال النزاع زادت فرص التدخل الخارجي . والتطورات الاخيرة دليل على ذلك . ويحدونا أمل عميق في ان يستجيب كل من طرفي النزاع للنداءات المتكررة التي وجهت في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، والامم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، يجب على غير الاطراف في النزاع الامتناع عن الانشطة التي لا تؤدي إلا الى تدهور الحالة ، بكل ما يحمل ذلك من آثار على السلم والامن الدوليين . ونحن نرى ان الحشد الذي لم يسبق له مثيل للوجود العسكري الاجنبي في المنطقة لن يساعد على تخفيف حدة النزاع . ولن يؤدي استعمال القوة أو التهديد باستعمالها الى إنهاء الازمة ، وإنما يجب إيجاد تسوية سياسية ، وهذا يعني الالتزام السياسي والمفاوضات .

وفي الختام يود وفد بلادي ان ينتهز هذه الفرصة ليقدم التحية الواجبة الى الشعب الفلسطيني الذي - رغم الصعوبات التي يلاقيها - لم يفقد الامل أو الشجاعة ، ولا يزال ممرا على كفاحه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد .

السيد جومي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضت عشرون سنة منذ اعتمد مجلس الامن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بالاجماع . وقد اعتبر في ذلك الوقت خطوة كبيرة على طريق التسوية التفاوضية الشاملة لجميع جوانب النزاع العربي الاسرائيلي . ولذلك ، فإنه من المؤسف ان شعوب الشرق الاوسط لاتزال تتعرض منذ ذلك الوقت لجميع أشكال الاهوال والمحن والمعاناة الناجمة عن حربين كبيرتين . وقد عانت قبل ذلك بالفعل من جراح مواجهتين كبيرتين أخريين .

وفي ظل هذه الظروف ، من الطبيعي ان يشعر المجتمع الدولي باحساس من الإحباط والعجز . وإذ يتذكر المرء ان العنف والعداء أصبحا جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في الشرق الاوسط ، فإنه يشعر بالحزن واليأس . وينجم الشعور بالكآبة عن التفكير في ان الأمر الواقع الهش قد يمزقه في أي وقت نزاع عربي اسرائيلي آخر قد يكون أكثر تدميرا . وان الشكوك التي تثيرها الحرب الايرانية العراقية الدائرة الان في عامها الثامن لتشير المخاوف في كل مكان . وكما توضح تقارير الامين العام ذات الصلة ، فإن

الامر الواقع المتوتر والصعب قد دفعت الاطراف المعنية مقابلا له ثمنا باهظا الى حد غير مقبول : تباطؤ التنمية الاقتصادية ، زعزعة الاستقرار الاجتماعي ، والحد من حرية الاختيار .

وفي ظل هذه الخلفية المعتمدة ، من الواضح انه سيكون على المجتمع الدولي ان يضع في مقدمة اولوياته البحث عن تسوية شاملة تضمن إحلال سلم عادل ودائم يفي بتطلعات جميع شعوب المنطقة .

وترى نيبال ان أحد هذه التطلعات الاساسية خاص بالشعب الفلسطيني . وتقتنع اقتناعا راسخا بأن أية تسوية شاملة للسلم في الشرق الاوسط يجب ان تشمل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ، وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، في ان يكون له وطن في المنطقة .

وبالمثل لاتزال نيبال تعتقد ان اسرائيل ، وهي عضو كامل العضوية في هذه الهيئة العالمية ، لها الحق في الوجود المستقل ذي السيادة في المنطقة ، وهذه التطلعات يجب ان يعترف بها الجميع أيضا ، بما في ذلك الاطراف الرئيسية في النزاع العربي الاسرائيلي ، اذا ما أريد تحقيق سلام دائم وعادل . وترى ان القيام بغير ذلك يصل الى حد تقويض المبادئ المقبولة عالميا لقواعد السلوك بين الدول ومبادئ الامم المتحدة التي اضلعت بدور أساسي في إنشاء اسرائيل .

وترى نيبال ان جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل لها الحق في ان تعيش داخل حدود آمنة معترف بها . ومع هذا ، فإنها مقتنعة بانه لا يمكن إقامة بناء السلم الدائم في الشرق الاوسط على رمال الاحتلال غير الشرعي . ولهذا فإنها ترى ان التسوية السلمية الدائمة في الشرق الاوسط مستعصي على المجتمع الدولي طالما تمسكت اسرائيل باراضي دول أخرى ذات سيادة وقامت بتنفيذ سياسة المستوطنات البشرية هناك بوقاحة متجدية بشكل واضح جميع أحكام القانون الدولي المقبولة . ويود وفد بلادي أيضا ان يؤكد مجددا ان نيبال تعارض بإصرار سياسة اسرائيل الخاصة بإنشاء مناطق أمن

مزعومة في أراضي دول مجاورة ذات سيادة ، وترفض أية نظرية تدعي ان أمن اسرائيل وسيادتها أهم من أمن وسيادة لبنان ، باعتبارها نظرية غير مقبولة وغير شرعية .

أما وقد أوضحت العناصر الرئيسية لسياسة نيبال وشواغلها في الشرق الأوسط أود أن أضيف ان تصويتنا بشأن مشاريع القرارات ذات الصلة تحت البند محل النظر من جدول الاعمال سيسترشد بهذه العناصر وبتأييدنا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وباسم وفد بلادي أود ان أعرب عن التقدير العميق للأمين العام لجهوده الدؤوبة لتحقيق السلم في الشرق الأوسط . ونلاحظ بشكل خاص جهوده الرامية الى تعزيز مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة . وبهذه المناسبة ، نود ان نؤكد تأييد نيبال المستمر لاية مبادرة سلام من شأنها ان تؤدي الى تحقيق السلم العادل الدائم . وهذا يتضمن المساعي الشنائية والدولية ، وبخاصة المفاوضات التي تعقد تحت رعاية الامم المتحدة . وتواصل نيبال تأييدها لاقتراح عقد مؤتمر دولي للسلم تشترك فيه جميع الاطراف المعنية مباشرة والاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

وقد أحطنا علما بالمشاورات العديدة التي أجراها الأمين العام في هذا العام ، بما في ذلك مشاوراته مع أعضاء مجلس الأمن ، بشأن المبادئ والوسائل المتعلقة بعقد هذا المؤتمر وسوف نقدم تعاوننا الكامل إذا دعينا الى مشاورات مماثلة مع الأمين العام بعد أن تبدأ فترة عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ .

ولئن كنا قد تشجعنا بعض الشيء لأن الأمين العام يرى أن تكوين المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط ووضع جدول أعماله ليسا عقبتين لا يمكن تجاوزهما ، فإننا نوافق على أن عدم قدرة حكومة اسرائيل ككل قبول مبدأ عقد مثل هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة يمثل عقبة كأداء خطيرة أمام احتمالات تحقيق السلم الدائم في الشرق الأوسط . ولئن كنا نتشجع أيضا بالتأييد الدولي الواسع النطاق لعقد هذا المؤتمر ، فإننا نناشد جميع الأطراف المعنية في المنطقة أن تبدي التعاون والتفهم في هذا الصدد . وفي الختام ، أود أن أذكر بأن نيبال تقدم ، منذ عدة سنوات وحتى الآن ، إسهاما متواضعا في تحقيق السلم في الشرق الأوسط بمشاركتها في عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد قدمت في سبيل ذلك تضحيات مادية ومالية غير قليلة . وبينما لا تراودنا أية أوهام في أن عمليات صيانة السلم هذه لا يمكن أن تكون بديلا لتسوية سلمية تفاوضية وشاملة ، فإننا نرى أن لهذه العمليات دورا مفيدا في الحد من الصراعات ومنعها داخل مناطق عملياتها . ولذا فإننا نشعر بالاحباط لأن بعض الدوائر لم تقدم الدعم المالي المتوقع منها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . غير أننا نرحب بالتعهدات بزيادة الاسهامات المالية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من مصادر أخرى .

السيد ديمكا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنشئت الأمم

المتحدة أساسا لإنهاء الحروب والنهوض بالتسوية السلمية للصراعات وكفالة التمتع بحقوق الإنسان وإعمال حق تقرير المصير لجميع الشعوب . ومن المؤسف أن هذه الأهداف النبيلة تنتهك يوميا في الشرق الأوسط . وأسباب الحالة الخطيرة السائدة هناك معروفة

تماما ، وهي تنشأ من السياسة العدوانية التي تتبعها دولة اسرائيل التي دفعتها طموحاتها التوسعية الى إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في دولة خاصة به ، وفقا لما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ . كذلك فإن السياسة التوسعية التي تتبعها اسرائيل قد صعدت صراعاتها مع جيرانها في الشرق الاوسط .

ومنذ عام ١٩٤٧ والامم المتحدة تتناول العناصر المختلفة لمشكلة الشرق الاوسط . ويواكب هذا العام الذكرى السنوية الاربعين للمأساة المؤلمة للشعب الفلسطيني الذي تعتبر محنته لب مشكلة الشرق الاوسط . ومرة أخرى فإننا ننظر في محنة الشعب الفلسطيني ، كما كان الحال دائما منذ عام ١٩٧٦ ، على ضوء الوثيقتين المعروضتين على الجمعية العامة ، وهما تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف A/42/35 وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة (A/42/650) . وترسم الوثيقتان كلتاهما صورة محزنة للوحشية التي يتعرض لها شعب فلسطين . والوثيقتان كلتاهما تصوران أيضا ضم اسرائيل للأراضي العربية المحتلة ، وطردها الفلسطينيين وترحيلهم ، وتبنيان القيود المفروضة على حرية الحركة ، وفرض العقوبات الجماعية ، والإغلاق المتكرر للجامعات العربية في الأراضي المحتلة . وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا هما اللذان يعانيان أكثر الاعمال وحشية منذ إنشاء الامم المتحدة .

ويواكب هذا العام أيضا ذكرى سنوية شائنة أخرى في الشرق الاوسط . فمنذ ٢٠ عاما استولت دولة اسرائيل على جزء كبير من الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية ، وبذلك أصبح عدد كبير من الفلسطينيين والسوريين تحت سيطرتها .

ومنذ نصف عقد غزت اسرائيل لبنان ، دون اشارة أو استفزاز ، منتهكة بذلك ميثاق الامم المتحدة مرة أخرى . ولا تزال اسرائيل حتى هذه اللحظة تحتفظ بما يسمى بمنطقة الامن في المنطقة . واسرائيل بذلك تنتهك على نحو واضح الفقرة ٤ من المادة

الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر حيازة الاراضي عن طريق الغزو . وقد تحركت اسرائيل لتغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي للاراضي المحتلة . وقد وصفت الأمم المتحدة بحق أعمال اسرائيل في الاراضي المحتلة بأنها أعمال باطلة ولاغية . إن ما تقوم به اسرائيل من ضم زاحف وغزو متواتر وقمع لا يتوقف قد أدى الى تصعيد حدة التوتر في الشرق الاوسط وجعل من الصعب توفير السلم الذي تسعى غالبية الدول الى تحقيقه . إلا أن الحاجة الى السلم في الشرق الاوسط لا تزال أكثر إلحاحا من أي وقت مضى ، إذا أردنا أن نجنب المنطقة الدخول في حرب اقليمية أخرى تترتب عليها عواقب وخيمة .

ولم تكف الأمم المتحدة عن السعي لتحقيق السلم في الشرق الاوسط . فقد أوضح قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المبادئ التي يجب أن تتبع لتحقيق سلم دائم وعادل في المنطقة . وأكد المجلس هذه المبادئ في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطالب بتنفيذها . وهذه المبادئ هي ، بايجاز : انسحاب القوات المسلحة لاسرائيل من الاراضي التي احتلت في صراع سنة ١٩٦٧ ، ووقف حالة الحرب ، و :

" الاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وملامتها الاقليمية واستقلالها

السياسي ، وحققها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، وبمنأى عن

التهديد أو استخدام القوة" . (قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧))

لقد لقيت هذه المبادئ مزيداً من البلورة في اعلان جنيف لعام ١٩٨٢ بشأن فلسطين ، الذي تضمّن ، في جملة أمور ، المبادئ التوجيهية التالية :

"(أ) نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛

"(ب) حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمبادرات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط ؛

"(ج) ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وفقاً لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وبالتالي ، ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

"(د) ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وأي وضع من أوضاع الامر الواقع أوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وخاصة اقامة المستوطنات ، لكون هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الاوسط ؛

"(هـ) ضرورة التأكيد من جديد بأن جميع الاجراءات والتدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، والتي غيّرت أو قصد بها أن تغيّر طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات الواقعة فيها ، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الاساسي" ، بشأن القدس وكذلك اعلان القدس عاصمة لاسرائيل ، وهي اجراءات وتدابير لاغية وباطلة ؛

"(و) حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ، مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتحقق الا بوقف جميع الاجراءات التي تستهدف تغيير طابع القدس الشريف ومركزها ، وبإزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق السلم في الشرق الاوسط ؛

يتأتى إلا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف المبينة في الفقرة (١) أعلاه وبنيته لها كشرط لا غنى عنه" (A/CONF.114/42 ، ص ٢) .

ومن أجل أعمال تلك المبادئ ، اقترح مؤتمر جنيف عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط تحت اشراف الأمم المتحدة .

إن حق تقرير المصير للشعوب وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية هما مبدآن رئيسيان في السياسة الخارجية لحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية . ووفقا لذلك فقد أيدت نيجيريا العناصر الواردة في اعلان جنيف والتمسدة في القرار ٥٨/٢٨ جيم الصادر في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، وصوّتت مؤيدة القرار اعتقادا منها بأنه يوفر إطارا لحل الصراع العربي الاسرائيلي القائم منذ أربعة عقود .

ومهما يكن من أمر فإن ما ورد في تقرير الأمين العام عن جهوده الجديرة بالثناء من أجل عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط يبعث على خيبة الأمل . لقد جاء في كلمات السيد بيريز دي كوييار ما يلي :

"حتى الآن لم يتيسر الحصول على موافقة جميع الاطراف على مبدأ عقد مؤتمر دولي" (A/42/1 ، صفحة ٣) .

ونحن إذ نشجع الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع جميع الاطراف لضمان عقد مؤتمر سلام دولي ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء تلكؤ اسرائيل ، بل رفضها المطلق في الحقيقة ، للاشتراك في مؤتمر السلام الدولي هذا . إن تلكؤ اسرائيل ما هو إلا أسلوب ضمني لمعارضة التسوية السلمية التي من شأنها أن تنال الموافقة والتأييد العالميين . ويرجو وفد نيجيريا مرة أخرى من جميع الاطراف ، وبوجه الخصوص حكومة اسرائيل ، اعطاء فرصة للسلام بتعاونها مع الأمم المتحدة في السعي من أجل التوصل الى حل شامل وتفاوضي لاكثر الصراعات مأساوية وأطولها في القرن العشرين .

ويمكن لاسرائيل أن تعزز قضية السلم في الشرق الاوسط عن طريق تنفيذ بعض تدابير بناء الثقة . فعليها ، في جملة أمور ، أن تكفّ فوراً عن سياسة "القبضة الحديدية" التي تنتهجها في الاراضي المحتلة . وينبغي لها فضلا عن ذلك أن توقف بناء

المستوطنات و/أو التوسع فيها . كذلك ينبغي لاسرائيل أن تسحب قواتها من جنوب لبنان لتمكين قوة الامم المتحدة في لبنان من الاضطلاع بولايتها . إن هذه الاعمال سوف تكون بمثابة دلالة على استعداد اسرائيل لإعطاء فرصة للسلم لكي تتحول السيوف المشهورة في الشرق الاوسط الى محاريث .

السيد أودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : لقد شهد العالم على مر الأربعين سنة الماضية أكثر من مائة صراع وحرب اقليمية ذهب ضحيتها ما يربو على ٢٠ مليون شخص . ولسوء الحظ لابد لنا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من هذه الصراعات الدامية قد حدث في منطقة الشرق الاوسط . إننا نشهد صراعات مدمرة ، الواحد تلو الآخر ، تحدث في منطقة الشرق الاوسط ، ملحقه بالعالم العربي خسائر فادحة للغاية ومستنزفة موارده المادية والفكرية ومحوّلة أنظار شعوبه عن مسار التنمية البّناءة . وكما يقال منذ وقت طويل ، فإن الصراعات القديمة التي تتسبب في فقدان عشرات ومئات الالاف من الارواح البشرية قد أصبحت على نحو ما شغلا شاغلا للناس كل يوم وتحتل مكانا رئيسيا في صحفنا وفي الاخبار التليفزيونية . إن الصراع العربي الاسرائيلي ، الذي أصبح الآن واقعا أكثر فأكثر تحت ظل الحرب الايرانية العراقية الدموية والطويلة ، خير مثال على هذه الاخبار الاعتيادية . إنه ليس صراعا خطيرا لكونه يشكّل تهديدا مستمرا لاندلاع الحرب فحسب ، بل هو يمثّل أيضا عقبة أمام حل المشاكل الدولية الاساسية . وفي غياب هذا الحل ، فإن من المستحيل ضمان عدم فناء البشرية .

إن المجتمع الدولي لم يقصّر قط في ايلاء اهتمامه لمشاكل الشرق الاوسط . وفيما يلي النتيجة التي خلص اليها الامين العام للأمم المتحدة في تقريره عن هذه المسألة :

"وقد مرّت أربعون سنة على اعتماد الجمعية العامة لقراراتها الاولى المتعلقة بالنزع العربي الاسرائيلي . ورغم اشتراك الامم المتحدة الطويل الامد ، ورغم القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن منذ عام ١٩٤٧ ، تعرضت شعوب المنطقة لمعاناة لا حد لها ولخمس حروب كبرى . وقد

فقدت عشرات الآلاف من الأرواح ولا يزال النزاع متفجرا ، مع ما لذلك من عواقب تتعلق بالمجتمع الدولي بأسره وليس بالمنطقة وحدها . وتكمن في صميم هذا النزاع محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظم أبنائه الآن تحت الاحتلال أو في المنفى" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٦)

كيف يمكننا انقاذ الشعوب العربية من هذا التهديد المتكرر بالحرب ؟ إن الجواب على ذلك بسيط : عن طريق وضع حد للخطر الذي يشكله عدوان اسرائيل المتجدد باستمرار ، وهي التي لم تتقيد منذ انشائها بالقانون الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة ، وميثاقها وقراراتها التي اتخذتها منذ عام ١٩٤٧ حتى يومنا هذا . إن اسرائيل التي لم تكتف بحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني ارتكبت في عام ١٩٦٧ عدوانا على ثلاثة بلدان عربية مجاورة ، هي مصر وسوريا والأردن . ولم تتم حتى الآن إزالة آثار هذه الحرب ، على الرغم من مرور ٢٠ عاما عليها .

لقد أخضعت الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها إسرائيل لنظام احتلال يقوم على الإرهاب والقوة الغاشمة . وبعد ذلك قامت إسرائيل بضم هذه الأراضي ضما مباشرا على نحو ما حدث في القدس الشرقية ومرتفعات الجولان . وقد أدى اعتداء إسرائيل الى عدم الاستقرار والتوتر في الشرق الأوسط . وعدم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي قد يفسح المجال لإندلاع صراعات جديدة . والمسؤولية عن استمرار حالة التوتر في الشرق الأوسط تقع بالكامل وبالتحديد على إسرائيل . بيد أنها تقع كذلك على تلك القوى التي لها مصلحة في استغلال هذا الصراع الدولي لخدمة مصالحها الانانية .

إن إسرائيل تقوض على نحو سافر القرارات والمقررات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص الشرق الأوسط . والسبب الرئيسي للاستهتار بالرأي العام العالمي وبإرادة المجتمع الدولي هو كونها تعتمد ، في أنشطتها ، على التأييد المطلق للولايات المتحدة الأمريكية . والسمة المميزة للعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة تتبلور بطريقة مركزة جدا في "التحالف الاستراتيجي" فيما بينهما . وخاصة مشاركة إسرائيل في برنامج "حرب الكواكب" التابع للولايات المتحدة . والولايات المتحدة توفر الحماية الكاملة لشريكها وتمنحها تأييدها غير المحدود في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية وميادين المعلومات والدعاية والدبلوماسية .

ونتيجة لهذا التأييد ، كما قلنا قبل لحظات قلائل ، تستطيع إسرائيل أن تديم وجودها في جنوب لبنان والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية . فهذا التأييد يمكن إسرائيل ليس فقط من رفض جميع الاقتراحات الرامية الى تسوية الصراع ، بل يمكنها أيضا من ممارسة الضغوط المستمرة على الدول العربية التي تؤيد تأييدا فعالا تسوية هذا الصراع .

ويشعر المجتمع الدولي بقلق خاص إزاء موقف إسرائيل من عدم انتشار الأسلحة النووية . فما فتئت إسرائيل منذ أربعة عقود ، ماضية في سياستها من أجل التطوير الشامل لقدرتها النووية . ويتجلى ذلك بصفة خاصة في رفض إسرائيل العنيد الانضمام

الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وتؤكد الوقائع الكثيرة التي ترددها الصحف أن اسرائيل قد أجرت تجارب على القذائف المتوسطة المدى ذات القدرة على حمل الرؤوس النووية وبدأت في انتاج هذه القذائف .

هذه الحقيقة المزعجة أكدها على نحو قاطع تقرير الامين العام عن "التسلح النووي الاسرائيلي" الذي جاء فيه :

"ليس ثمة أي شك في أن اسرائيل تمتلك القدرة التقنية على صناعة الاسلحة النووية وهي تمتلك وسائل نقل هذه الاسلحة الى الاهداف في المنطقة" .

(A/42/581 ، الفقرة ٢)

وبالطبع فإن هذه السياسة تؤدي الى زيادة تفاقم الحالة في الشرق الاوسط .

واليوم أكثر من ذي قبل أضحت واضحة أن نهج اسرائيل المتميز ، عن طريق استخدام القوة ، ازاء المشاكل المعقدة في الشرق الاوسط ، لا يتجاهل المصالح المشروعة لعدد من الشعوب العربية لا سيما الشعب الفلسطيني فحسب بل يتجاهل أيضا التغييرات الاساسية في موقف المجتمع الدولي من صراع الشرق الاوسط .

إن المعارضين للتسوية الشاملة في الشرق الاوسط يقدمون بدلا من ذلك النداءات من أجل المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب . ويكفي أن نتذكر فشل المفاوضات بشأن ما يسمى "الاستقلال الذاتي الفلسطيني" الذي تنص عليه اتفاقات كامب ديفيد والتاريخ الشائن لاتفاق السلم الذي فرضته اسرائيل على لبنان من أجل أن نتفهم مرة أخرى عدم صحة هذا النهج .

وهناك سبيل آخر . ويكمن في تكوين - في إطار الامم المتحدة بفضل الجهود المشتركة للدول الاعضاء - مفهوم متكامل لإرساء السلم الشامل العادل والدائم في الشرق الاوسط .

وهذا المفهوم الذي تصوره قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن يفترض أن مسألة فلسطين هي السبب الاساسي للصراع في الشرق الاوسط ، وأن تسوية هذا الصراع لن تتأتى إلا عن طريق الجهود الجماعية لكل الاطراف المعنية . وهذه التسوية ينبغي أن تنطوي على انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإعمال

الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة . وينبغي أن تعترف التسوية بحق جميع الدول في الشرق الأوسط في العيش في ظروف من السلم والأمن . ولا شك أنه يعود إلى الأمم المتحدة الفضل في وضع برنامج لهذه التسوية يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف والحقائق السياسية القائمة ويكفل أن تحظى التسوية بالفعل بالتأييد الشامل الحقيقي للمجتمع الدولي . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تأييدا قويا مفهوم التسوية هذا ، كما تؤيد تنفيذه الكامل غير المشروط عن طريق العمل الملموس . ونرى أن الوقت قد حان لتطبيق مبادئ التفكير السياسي الجديد على حل المشاكل الجادة للشرق الأوسط - وهو التفكير السياسي الذي يقتضي الجرأة والتقدير المتزن للحقائق القائمة ورفض الأفكار المبتذلة .

ووفقا لما جاء في مقال ميخائيل ميرغيفيتش غورباتشوف المعنون "واقع
إيجاد عالم آمن وضماناته" :

"... في جميع مراحل أي صراع ينبغي استخدام جميع سبل التسوية

السلمية للمنازعات والخلافات فيما بين الدول" .

ويكمن الطريق الموصل إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي في عقد المؤتمر الدولي للمفاوضين المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة باشتراك جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن . ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ما فتئ هناك تأييد دولي جديد لفكرة عقد هذا المؤتمر . وهناك دليل مقنع على هذا في البيانات التي أدلى بها هنا ممثلو دول متنوعة جدا . وأشار إلى ذلك تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/42/714 . وفي ضوء التطورات الحالية في الأحداث العالمية يصبح عقد المؤتمر ضرورة أكثر إلحاحا . ففي الوقت الحالي لا يوجد بديل لمؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط . وحتى هؤلاء الذين لا يرغبون في الاشتراك ويتشبهون بالتصويت ضد أي قرار يتضمن الإشارة إلى ذلك المحفل قد بدأوا في الموافقة على أن هذا المؤتمر يمكن اختياره أو تفضيله . وفي ظل هذه الظروف من المهم القيام في

الوقت المناسب باتخاذ الخطوات العملية لعقد هذا المؤتمر ، بدءا ، على سبيل
المثال ، بالعمل التحضيري ذي الصلة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .
ولا يسعنا إلا ان نشعر بالقلق ازاء ما يجري من محاولات قبل عقد هذا المؤتمر
لتحويله الى وسيلة لجذب الانظار - جهاز دون ولاية حقيقية - ولجعله ستارا لإخفاء جولة
أخرى من المفاوضات المنفصلة . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين بشدة
هذه الاعمال . ففي الوقت الحالي ينبغي توجيه جهود المجتمع الدولي صوب تهيئة الظروف
المواتية لعقد هذا المؤتمر والتحضير له بعناية .
ولن يكون هذا المؤتمر ناجحا إلا إذا توفر شرط واحد هو مراعاة مصالح جميع
الدول ، الدول العربية واسرائيل . فليس المطلوب هو منع السلام بين الاطراف لساعة
واحدة ثم بعد ساعة ونصف تعود الى اطلاق نيران اسلحتها من جديد . بل المطلوب هو
إرساء نظام في الشرق الاوسط يكفل السلم الدائم ويضمن الحقوق السيادية لجميع الشعوب
التي تعيش هناك . ونحن ضد أي محاولة لإلقاء الشكوك على حق منظمة التحرير
الفلسطينية في الاشتراك في المؤتمر والكلام نيابة عن الشعب الفلسطيني .
وتعلن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها عضوا في لجنة
ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بأنه لا مراء في من السني
ينبغي أن يمثل عرب فلسطين في عملية التسوية السلمية . فقد أجاب الفلسطينيون
أنفسهم على هذا السؤال منذ وقت طويل جدا . والجمعية العامة ، بوصفها جهازا دوليا
موثوقا به ، أجابت أيضا على هذا السؤال . وليس هناك أساس من الصحة للتخمينات عن
وجود خلافات داخل منظمة التحرير الفلسطينية . وقد تجلى ذلك على نحو مقنع في الدورة
الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في هذا العام . ويرى
وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن المحاولات الرامية الى جعل مكتب
المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية خارج عمل الأمم المتحدة محاولات مرفوضة .
فمثل هذه الاعمال تتناقض وعملية اقامة السلم في الشرق الاوسط . ويجب معارضة مواقف
القوة التي تعرقل التسوية السياسية لمشكلة الشرق الاوسط وذلك عن طريق الاعمال
المتحدة لانصار التسوية السلمية العادلة لتلك المشكلة .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد التغلب على الخلافات بين الدول العربية لأنها تعقد تنسيق الأعمال العربية . والمطلوب من البلدان العربية أن تتحلى بالحسـم والاتساق كيما يتسنى تنسيق أعمالها وإيجاد حل لقضية فلسطين التي هي لب الصراع العربي الإسرائيلي . فالمسألتان مترابطتان على نحو يستحيل معه الفصل بينهما . وينبغي لأي اتفاق على تسوية مشكلة الشرق الأوسط أن ينص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة . وتجنب حل تلك المسألة يعني الجمود وإبقاء الوضع على ما هو عليه وإمكانية استمرار إراقة الدماء . وفي هذا الصدد ، ترحب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بالنهج الذي تتناول به الدول العربية تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهو النهج الذي أكدت عليه في الاجتماع الذي عقده مؤخرا في عمان . إن السلم في الشرق الأوسط كل لا يقبل التجزئة . ولكل شعوب تلك المنطقة مصلحة متساوية في إحلال السلم . بل إن لنا جميعا ، في المطاف الأخير مصلحة في استتباب السلم ، لأن من شأن تسوية صراع من أكثر الصراعات الإقليمية حدة أن تتفق مع مهمتنا الرئيسية المتمثلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ولا يمكن كفالة السلم في الشرق الأوسط إلا على أساس تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مستعدة لتقديم مساهماتها في مهمة تحقيق هذه التسوية .

السيد يوسف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال الشرق

الأوسط يعد إحدى بؤر التوتر الأكثر خطورة في العالم . فمنذ إنشاء إسرائيل ما برحت فلسطين وشعبها والدول العربية المجاورة تتعرض لعنف يجلب عن الوصف على أيدي القوى الصهيونية التي تسعى إلى تحقيق التوسع الإسرائيلي وإلى بسط سيطرة إسرائيل على المنطقة .

لقد أظهرت إسرائيل بإصرارها على انتهاج هذه السياسات تجاهلا كاملا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والسلوك الدولي . وقد تمكنت آلة الحرب والتوسع الإسرائيلية من إخضاع الفلسطينيين والسيطرة على الأراضي العربية المحتلة . ولم يتردد

الصهاينة ، بذريعة صون ما يسمى بمصالحهم المشروعة ، عن استخدام أكثر الاساليب تطرفا لإرهاب السكان في الاراضي المحتلة . فأصبح الملايين من السكان ، بما فيهم النساء والاطفال ، ضحايا للسياسات الصهيونية . إذ اقتلعوا من ديارهم وجرّدوا من ممتلكاتهم . واستخدمت طرق مآكرة لا يمكن تخيلها للتعذيب والقمع من أجل إدامة السيطرة المنظمة على الشعب الفلسطيني .

وقد جرى تمويه جزء كبير من هذه الوحشية تمويهها فعلا أو جرى تمويهه على غير حقيقته عن طريق التلاعب بالمعلومات التي تنشرها اسرائيل واصداؤها . ونسبة الموضوعية في تناول القضية الفلسطينية في الصحافة الدولية ببعض البلدان الغربية دليل على تواطؤ هذه المصالح مع أجهزة الدعاية الاسرائيلية . والذين شاء سوء طالعهم أن يجعلهم جيرانا لاسرائيل يعيشون يوميا هذا التثويش القائم على الخداع وتشويه الوقائع . ويقال إن هذا التعتيم الإعلامي بات يفرغ حتى الاسرائيليين أنفسهم .

ويؤسفنا أن نلاحظ أن اسرائيل ما كانت لتنجح في تنفيذ سياساتها لو لم تكن تحظى بدعم بعض الدول الكبرى التي استفلت الحالة السائدة لتحقيق مصالحها الخاصة . وليس بمقدورنا أن نعتبر أن مصالحها هذه مصالح مستنيرة في سياق العالم الحديث ، وليس بوسعنا من ثم أن نعتبرها مشروعة . وعلى مدى ما يزيد على أربعين عاما ما برحت هذه المنظمة تناقش مسألة الشرق الاوسط . والسبب الجوهرى لتلك المسألة هو دولة اسرائيل واخضاعها لفلسطين وعدوانها على الاراضي العربية . هذه هي الحقيقة الساطعة التي توجد اليوم في الشرق الاوسط . غير أن الدوافع الكامنة لاسرائيل ومؤيديها الاقربين دوافع ترجع الى العصور الوسطى . إن مفترق الحضارة الهام هذا لا يزال يسيطر عليه صراع تحكمه الانماط الاخلاقية للقرون الوسطى . هذا هو عمق المغارقة الاخلاقية والسياسية التي تميز صراع الشرق الاوسط .

وبالتستر وراء هذه الخدعة الهائلة تقوم اسرائيل بأعمال العدوان المتكررة على شعب فلسطين والبلاد العربية الأخرى . إن سجلات تاريخ الانسان لم يوجد بها قط هذا العدد الوافر من عوامل الاستهانة بالقيم كما يوجد الآن في اسرائيل في الشرق الاوسط .

فلدينا الروايات المباشرة لأمم واجهت اسرائيل وألتها العسكرية مواجهة مباشرة .
 ولدينا شهادة الفلسطينيين الذين أظهروا بسالة وجلدا لافتين للنظر في رفضهم الخضوع .
 ولدينا التقارير المتتالية للأمين العام ، بما فيها تقريره الممتاز والواقفي
 لهذا العام الوارد في الوثيقة A/42/714 . وقد استفدنا الى حد كبير من تقارير
 اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وتستحق
 الجهود التي يبذلها كل من الأمين العام لمنظمتنا ورئيس تلك اللجنة ، بغية كفالة
 السلم والعدل في الشرق الاوسط ، بالغ شائنا .
 منذ أن عُرض هذا البند للمرة الاولى على الجمعية العامة ، ما برحت القرارات
 تتخذ بشأن مسألة الشرق الاوسط وأنشطة الأمم المتحدة لصيانة السلم والحالة في الأراضي
 المحتلة ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين وقضية فلسطين نفسها . وأدينت اسرائيل مـراراً
 وتكراراً لعدوانها ولانتهاكاتها لحقوق الإنسان . وأشير الى التحالف الاستراتيجي بين
 الولايات المتحدة واسرائيل بوصفه عاملاً شجع اسرائيل على مواصلة سياساتها العدوانية
 والتوسعية . كما نظر اليه بوصفه الاداة الرئيسية لعدم الاستقرار الاقليمي في الشرق
 الاوسط . إن هذا التحالف الاستراتيجي المزعوم لا يفضي إلا الى طريق مسدود . فهو لا
 يتفق مع هدف السلم العالمي الذي يتعارض العمل في سبيل تحقيقه مع السعي الى
 الهيمنة الاقليمية . لذا يرفض وفد بلدي الاساس الذي يقوم عليه هذا التحالف
 الاستراتيجي المزعوم . وتنظر اليه على أنه سياسة لا تخدم سوى المصالح الذاتية وتقوم
 على دوافع مشكوك في سلامتها في العصر الحديث . وربما كان تعاون اسرائيل مع نظام
 جنوب افريقيا العنصري يوضح بمزيد من الجلاء دوافع اسرائيل المتشحة بطابع القرون
 الوسطى والتي تشكل الاساس الوطيد لذلك التحالف الاستراتيجي المزعوم .
 وقد دأبت اسرائيل في مواجهة الادانة الدولية على اتخاذ موقف التحدي
 المتعجرف . وهي ما كانت لتفعل ذلك لولا ثققتها في دعم بعض البلدان التي لا تزال
 تتشبث بمخاوف وتعصب يرجع الى العصور الوسطى - وربما كان ذلك يرجع بصورة رئيسية
 الى احساس دفين بالذنب لديها يستغله المهينة .

ومما يشير السخرية انه كلما أخذت الأمم تثب متقدمة صوب حضارة عصر الفضاء الجديدة زاد شعورها بانعدام الامن إزاء ظروفها . لذا يحدث أن يجد البعض أنفسهم واقفين على عتبة تاريخ القرون الوسطى التماسا للامن . وقد حمل الاحساس بهذا التناقض العميق اسرايل على إحكام قبضتها على الاراضي المحتلة عن طريق تدابير قمعية اضافية زادت من معاناة السكان بشكل رهيب . والواقع ، إن أنشطة المستوطنين الاسرائيليين ، وخاصة ادعاء حفظ الامن في الاراضي المحتلة ، وليدة الكراهية لا الافتقار الى الامن . وستحتم هذه الكراهية بالضرورة ضم الاراضي المحتلة بشكل دائم .

إن ماليزيا تدين بقوة تزايد مستوى العنف الذي تمارسه اسرايل . ونحن نشعر بقلق عميق إزاء تصعيد التدابير القمعية في شكل ما يسمى بسياسة القبضة الحديدية . إنها سياسة قائمة على الكراهية لا على الافتقار الى الامن . ويجب على القيادة الاسرائيليين أن يكفوا عن تسميم عقول الشعب الاسرائيلي بالكراهية والمخاوف والتعصب الاعمى . فمما لا يمكن إنكاره أن الكراهية الجماعية قوة كامنة تعمل على تدمير الذات .

لقد شعرنا بأسى شديد لانتهاك حرمة الاماكن المقدمة في القدس . إن هذا الانتهاك لا يوضح عدم اكتراث اسرايل بالاهتمامات الروحية للاديان الاخرى فحسب ، بل إنه يعد أيضا صورة ممغرة للظفينة التاريخية الكامنة في صميم السياسات الاسرائيلية المحلية والخارجية . إنه تعبير عن الصهيونية في حالتها البدائية الاولى .

إن هذه الحالة التي لا تحتل والتي أوجدتها إسرائيل تحتاج غاية اهتمام المجتمع الدولي . كما يجب أن تعطى الأولوية القصوى للجهود الرامية الى ضمان تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمشكلة القائمة في الشرق الاوسط . وقد أرسى كل من إعلان جنيف المعني بفلسطين والصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وقرار الامم المتحدة ٥٨/٣٨ (جيم) و ٤٣/٤١ (دال) الاساس لتسوية تفاوضية . وإن الامل في إقامة سلام دائم ليكمن في حسم الصراعات الاخلاقية بقدر ما يكمن في حسم مظاهرها السياسية . ومن الواضح أن هذا يجب أن يأتي من استعداد جميع الاطراف المعنية لتخليص نفسها من التعصب والكراهية والمخاوف القديمة . وهنا تكمن الحكمة في المقترح الرامي الى عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط وحيث أن معظم الاطراف المعنية تحبذ فكرة عقد المؤتمر ، فإنه يقع على عاتق اسرائيل والولايات المتحدة بصفة خاصة عبء إلزامهما لانفسهما بهذه العملية دون مزيد من الماطلة . ومن الامور الاساسية أن تشارك في هذا المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع جميع الاطراف المعنية . وقد بذل الامين العام جهدا كبيرا لتحويل هذا المؤتمر الى حقيقة واقعة . ونحن نحثه على أن يواصل جهوده وندعو الولايات المتحدة وغيرها من الدول الى تقديم دعمها القاطع الذي لا لبس فيه للاممين العام .

إن الحالة في الاراضي المحتلة قد تردت بالفعل . وإن رفض اسرائيل الامتثال للقرارات ذات الصلة في هذا الصدد لا يوضح أهمية والحاجة عقد المؤتمر الدولي فحسب ، بل يوضح أيضا ضرورة عدم السماح باستمرار الاحتجاز التحكيمي وسجن العرب والفلسطينيين الذين يكافحون من أجل حقهم في تقرير المصير وتحرير اراضيهم . إن المخططات الخبيثة التي تكمن وراء التغييرات التي أدخلها الاسرائيليون على الطابع الديموغرافي للأراضي المحتلة قد تعرضت لانتقاد حاد من جانب المجتمع الدولي . وهذه التغييرات يجب إيقافها قبل أن تتعزز على نحو عميق تستعص على التصحيح .

ويتمين على المجتمع الدولي أن يبقي ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية التي تتجاوز مداها قيد النظر المستمر . وهذا ما تفعله الآن ليس فقط الجمعية العامة

ومجلس الأمن ، بل أيضا لجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

إن المأساة الانسانية وأوجه الاجحاف التي تسود أرض فلسطين تتضح من الاعداد الكبيرة للاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا لأجيال في مخيمات تحت رعاية وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو في مستوطنات في بلدان عربية مجاورة . وما زالت محتهم تمثل مشكلة من أخطر مشاغل المجتمع الدولي .

وكما هو معترف به في القرار ٦٩/٤١ (الف) الصادر في العام الماضي ، فإنه لم تتم إعادة اللاجئين الى ديارهم أو تعويضهم حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) . ولم يحرز أي قدر كبير من التقدم في البرنامج الذي اعتمده الجمعية العامة في الفقرة ٢ من قرارها ٥١٣ (د - ٦) لإعادة ادماج اللاجئين سواء بإعادتهم الى ديارهم أو بإعادة توطينهم . ومما يزيد من تعقيد هذه الصعوبات المشاكل التي تواجهها وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى من تناقص الاسهامات التي تحتاجها لتغطية نفقاتها المتزايدة .

إن تعنت اسرائيل ، الذي يشجعها عليه الى درجة كبيرة حلفاؤها ، هو لب عديم الاستقرار في الشرق الاوسط . وأفضل أمل في السعي لايجاد حل هو البدء بعملية حوار في شكل المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط . ويطالب وفد بلادي معارضي المؤتمر بسان يعربوا عن تأييدهم لهذا المقترح . ونحن نطالبهم بأن يضعوا حدا لحلقة العنف ولمعاناة الشعب الفلسطيني وتشريده . ونحن نطالب باستئصال شافة الكراهية والتعصب والمخاوف القديمة والعودة الى العقل في المنطقة إذ أن أعز أمنية لدينا هي أن يتمكن شعب فلسطين من العودة مرة أخرى الى وطنه وممارسة حقه في تقرير المصير .

السيد كورهنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حكومة

فنلندا تشعر بقلق عميق إزاء الاخفاق المستمر في ايجاد حل للمشاكل المعقدة والصراعات في الشرق الاوسط ، إذ أنها تشكل واحدة من الامور التي تمثل تهديدا متملا وخطيرا للغاية على السلم والامن الدوليين . إن أساس التسوية السلمية معروف جيدا ،

وقد أرساه منذ فترة طويلة قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢) المعترف بهما على نحو عالمي تقريبا . إن ايجاد تسوية سلمية ودائمة لا يمكن التوصل اليه إلا عن طريق المفاوضات . وبما أن حيازة الاراضي بالقوة أمر غير مقبول ، لذا يتعين على اسرائيل الانسحاب من كل الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وكل دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، لها الحق في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، بمنأى عن أي تهديدات أو أعمال قوة .

إن قضية فلسطين ما زالت تمثل لب صراع الشرق الاوسط . ولن يكون هناك من حل دائم لهذه الحالة ما دامت المشكلة باقية على ما هي عليه . ووفقا لذلك ، ينبغي إتاحة الفرصة بما يؤدي الى ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة ، بما فيها حقهم في تقرير المصير الوطني . وهذا يفترض مسبقا حقه في المشاركة في المفاوضات الخاصة بمستقبلهم في إطار تسوية شاملة للصراع . وما زالت فنلندا تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الهام للغاية لتطلعات الفلسطينيين الوطنية .

وثمة عقبة كؤود في طريق تسوية صراع الشرق الاوسط تتمثل في سلسلة الاعمال غير الشرعية التي ترتكبها اسرائيل . إذ تواصل اسرائيل انتهاج سياسات اقامة المستوطنات ، كما قامت بمد ولايتها الى مرتفعات الجولان ، وما زالت ترتكب أعمالا ترمي الى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس . وقد رفض مجلس الامن كل هذه الاعمال . وتنضم فنلندا مرة أخرى الى المجتمع الدولي في ادانة هذه الاعمال . أما بالنسبة لقطاع غزة والضفة الغربية المحتلة ، فما زال التوتر في ذروته . والنتيجة هي المزيد من العنف والمعاناة للسكان المدنيين .

ولا يزال لبنان أيضا ضحية للمشاكل الاساسية لصراع الشرق الاوسط ، الوطنية منها والدولية والسياسية ، فضلا عن الدينية والثقافية . وتناشد فنلندا مرة أخرى كل الاطراف أن تمتنع عن العنف . كما أن سيادة لبنان واستقلاله ووحدته الاقليمية يجب أن تحترم . ولا بد من انسحاب كل القوات الاجنبية ، كما يجب استعادة السلطة اللبنانية على الاراضي اللبنانية في أقرب وقت ممكن .

إن فنلندا ، وفقا لسياسة الحياد التي تنتهجها ، تتخذ موقفا متوازنا وتوفيقيا بشأن شتى المسائل الجدلية للصراع في الشرق الأوسط . وتقيم فنلندا علاقات طيبة مع كل الأمم المعنية بما فيها كل الأطراف المباشرة في الصراع . ونحن نعتزم اعتزاما راسخا مواصلة هذه السياسة التي مكنتنا أيضا من تقديم خدمات لصالح السلم في المنطقة ؛ إذ تشارك فنلندا في كل أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا في الشرق الأوسط ، وهي : قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، ونحن نعتبر أن عمليات حفظ السلم تعد عنصرا هاما لخدمات الأمم المتحدة في تعضيد الجهود المبذولة صوب إيجاد حل سلمي للصراع . وعلى الرغم من الظروف غير المرضية التي تعمل في ظلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، فإن هذه القوة تضطلع بدور حيوي في الاقلال من حدة معاناة المدنيين وكذلك النهوض بتوفير ظروف أكثر استقرارا ، من شأنها أن تؤدي الى تهيئة ظروف أفضل للجهود الرامية الى إقرار سلم متفاوض عليه . ويسعد فنلندا أن ترى أن فكرة عقد مؤتمر سلم دولي للشرق الأوسط ، تحظى بامتقاطاب مزيد من الدعم التدريجي في المجتمع الدولي . والمطلوب الآن هو تكثيف الجهود للتوصل الى اتفاق بشأن المبادئ وكذلك الولاية الممنوحة لهذا المؤتمر . وبعد مضي ٤٠ عاما من العنف فما من مكان تشتد فيه الحاجة الى تسوية دائمة أكثر من منطقة الشرق الأوسط المضطربة .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في بداية جلسة الجمعية العامة هذه ، وزع وفد بلد كوشيقة رسمية بعض التصورات والمقترحات للرئيس الروماني نيقولاي شاوليسكو تتمثل بمشاكل الحياة الدولية الرئيسية وبطريق تسويتها على نحو يتمشى مع مصالح جميع شعوب العالم وتطلعاتها الى السلم والاستقلال والتقدم . وجرى التشديد في تلك الوثيقة على أن الصراعات وحالات التآزم والتوتر القائمة في شتى اقاليم العالم لم تتلاش ، وعلى العكس من ذلك ، فإنها تردت مؤدية الى خلق تهديدات جديدة للامن والاستقرار في عالم اليوم . وتشمل المخاوف التي أبديت بشأن هذه التهديدات أزمة الشرق الاوسط التي تتردى كل عام والتي تشكل خطرا دائما على السلم والامن والتعاون الدولي .

ان تقرير الامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط ، المقدم الى الجمعية العامة لتدرسه ، يوضح بجلاء هذه الحقيقة المقلقة ، ويشدد على أنه :

"رغم اشتراك الامم المتحدة الطويل الامد ، ورغم القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن منذ عام ١٩٤٧ ... فقدت عشرات الالاف من الارواح ولا يزال النزاع متفجرا ، مع ما لذلك من عواقب تتعلق بالمجتمع الدولي بأسره وليس بالمنطقة وحدها" . (A/42/714 ، الفقرة ٣٦)

ان حالة المجابهة المستمرة في الشرق الاوسط وكل التطورات في الصراع العربي الاسرائيلي تؤكد الحقيقة التاريخية التي مؤداها أن السلم والامن لا يمكن أن يقوما على ضمانات تعتمد على التهديد أو استخدام القوة ، ولا على انكار حقوق شعوب أخرى في الوجود الحر والمستقل .

ولذلك ، فإن الوقت قد حان لتتحمل جميع الدول الاعضاء مسؤولياتها السياسية والادبية ليتسنى للامم المتحدة ، التي لا يستغنى عن دورها في صون السلم والامن الدوليين ، أن تتصرف بحزم لإيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع ، لاسيما عن طريق عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة في أسرع وقت ممكن .

لقد أيدت رومانيا على الدوام ودعت بحزم الى ايجاد حل سياسي لازمة الشرق الاوسط ، يضمن احلال سلام شامل وعادل ودائم في تلك المنطقة . وانطلاقا من موقفها المبدئي المتمثل في عدم جواز احتياز اراض اجنبية بالقوة ، أكدت رومانيا مسن البداية انه لا بد قبل كل شيء من ان تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، ليكون أي حل سلمي في الشرق الاوسط حلا عادلا ودائما . ويمارض بلدي أيضا أعمال اسرائيل التي ترمي الى ضم أجزاء من الاراضي السورية ، وهي على وجه التحديد هضبة الجولان . واننا نطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية التام وغير المشروط من جنوب لبنان ليتسنى لذلك البلد اجراء مصالحة وطنية فيما بين القوى السياسية الداخلية ويتسنى للبنان أن يضمن سيادته واستقلاله وسلامته الاقليمية ووحدته . ومسئ بين العناصر الاساسية للحل السلمي في المنطقة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الخاصة به . ومن الواضح ان احلال السلم الشامل والعادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا اذا أوجدنا حلا للقضية الفلسطينية ، التي هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط .

ولكني نلبي المصالح المشروعة وطموحات دول وشعوب الشرق الاوسط فإننا نؤمن أنه ينبغي لأي حل أن يكفل لكل بلد في المنطقة الحق في الوجود المستقل وفي السيادة ، مما سيتيح إقامة علاقات تعاون وثيقة واحترام متبادلة فيما بين جميع دول وشعوب هذه المنطقة .

ان رومانيا ، التي تتوق للاسهام في النهوض بالحل السياسي لمشاكل الشرق الاوسط ، اقترحت منذ عام ١٩٧٨ عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الوقت ، فإن تطور الاحداث والجهود التي بذلتها دول عديدة وبذلتها الأمم المتحدة بيّنت بجلاء أن الطريق الوحيد لايجاد حل للمشكلة هو عقد المؤتمر . وهذا هو السبب الذي حدا ببلدي الى تأييد قرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ دال ، المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وهو القرار الذي يؤيد فكرة عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة .

وكما أظهرت المداولات في هذه الدورة ، وكما جاء في تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط ، فإن هناك توافقا متناميا في الآراء فيما بين أعضاء المجتمع الدولي بأن مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة يوفر بالفعل أفضل الظروف لإجراء مفاوضات ناجحة بشأن تسوية شاملة للصراع في هذه المنطقة . وتمشيا مع جوهر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، يتعين أن يشارك في مؤتمر السلام هذا جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، والدول الأخرى المعنية الراغبة في المشاركة والقادرة على الإسهام في التماس حل سلمي . ونظرا للحاجة الملحة لعقد مؤتمر السلام ، فإننا نؤمن بأن من الضروري تشكيل لجنة تحضيرية بأقصى سرعة لتتخذ التدابير الضرورية لتنظيم المؤتمر .

وكما قال وفد بلدي في وقت سابق ، ينبغي لنا أن لا نفوت هذه الفرصة التاريخية لاستعادة السلم في منطقة الشرق الأوسط المضطربة التي ابتليت بلاء شديدا . ومن الضروري أن تبذل جميع الدول فرادى والمجتمع الدولي بأسره جهودا متزايدة أكثر من أي وقت مضى لضمان عقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط دونما تأخير ، وينبغي لجميع البلدان أن تحاول التغلب على المصاعب التي تلاقيها وأن تحاول إيجاد حلول مناسبة عن طريق المفاوضات والحوار بين الأطراف المعنية ، وذلك تمشيا مع المصالح الحيوية لشعوب ذلك الجزء من العالم .

إن وفد رومانيا يقدر تقديرا عميقا أنشطة الأمين العام الرامية إلى التماس حلول لمشاكل الشرق الأوسط المعقدة . ونؤمن أن من المهم بشكل خاص أن نزيد من مشاركة الأمين العام في الجهود التي تستهدف ، بتأييد من جميع الدول ، عقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط دون تأخير . وكما قلنا مرارا وتكرارا ، فإنه يمكن للأمم المتحدة ، بل يتعين عليها ، أن تقوم بدور أنشط في الجهود الرامية إلى التماس حل لنزاع الشرق الأوسط ، سيما أن الجمعية العامة قد أوجدت بالفعل أطارا للمفاوضات الشاملة ولاحلال سلم عادل ودائم في المنطقة ، وهذا يتجاوب تماما مع آمال وتطلعات شعوب هذه المنطقة وشعوب العالم بأسره .

ورومانيا من جانبها ، عازمة على مواصلة بذل كل جهودها للاسهام في التوصل الى حل شامل ودائم لمشاكل الشرق الاوسط وإقرار سلم عادل في المنطقة وتعزيز السلم والامن والتعاون الدولي .

السيد سيفييا بوزا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد

أولت الجمعية العامة الأهمية القصوى للحالة في الشرق الأوسط على نحو تقليدي ، لان هذه المنطقة المنكوبة أصبحت منذ مدة طويلة ممردا للتوتر والقلق في كل أرجاء العالم .

وتبذل منظمتنا جهودا هائلة لحل المشكلة في تلك المنطقة ، بيد أنها لم تسفر حتى الآن عن التوصل الى تسوية عادلة ودائمة . ومن الملائم أن نذكر بالقرار ٣٦/٣٢ (د - ٢٩) الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة ، وحقه في العودة الى دياره وحقه في استعادة ممتلكاته . ولفت القرار انتباه المجتمع الدولي الى ضرورة تنفيذ القرارين ١٨ (د - ٣) و ١٩٤ (د - ٣) اللذين اعتمدا عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ على التوالي . وفي أول هذين القرارين اعترفت الجمعية العامة بحق الشعب العربي الفلسطيني في أن يقيم دولته المستقلة في فلسطين . اننا نذكر هذه القرارات الهامة لأن نيكاراغوا ، شأنها شأن الغالبية الساحقة من بلدان العالم ، على اقتناع تام بأنه لا يمكن أن يتحقق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بحرية . ومن ثم لا يمكن لأي حل أن يتجاهل هذه الحقوق* .

وبالمثل ، فإن مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي باستعمال القوة يجب أن يؤخذ في الاعتبار . وبالتالي ، فإن أية تسوية يجب أن تستند الى انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كانييتي (باراغواي) .

وقد ذكرنا السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ اسبوع في نفس هذه القاعة بالصعاب التي يلاقيها شعبه . وذكرنا أيضا بأن هذه السنة تمثل الذكرى العشرين لاحتلال اسرائيل لكامل الاراضي الفلسطينية . وحقيقة الامر ، أن الشعب الفلسطيني لم يتمكن من ممارسة حقوقه الاساسية التي تكفلها له شتى الصكوك الدولية ، لاسيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالاراضي الواقعة تحت الاحتلال . لقد رفضت اسرائيل مجرد النظر في تطبيق هذه الصكوك في الاراضي الفلسطينية المحتلة لأنها لا تنوي مطلقا الانسحاب من تلك الاراضي . وبدلا من ذلك فهي تحاول أن تسبغ قدرا من الشرعية على احتلالها لتلك الاراضي بزيادة عدد المستوطنات وضم المزيد من الاراضي ومصادرتها وتطبيق العقوبات الجماعية على سكانها الشرعيين . ان أعمال القمع والارهاب أصبحت حقائق ماثلة بالنسبة للشعب الفلسطيني ، بالإضافة الى تدمير المنازل ، والاعتقالات الجماعية ، وطردهم الزعماء ، والترحيل ، واغلاق الجامعات والمؤسسات والمدارس ، والهجوم على مخيمات اللاجئين والمدن والمناطق المجاورة بل وعلى المراكز الدينية . وأكثر من ذلك هناك جهد متعمد لتغيير البنية الاقتصادية الاساسية بما يجعلها مرتبطة ارتباطا مستمرا بالاقتصاد الاسرائيلي ومعتمدا عليه .

ان اسرائيل بهذا السلوب تنتهك معايير القانون الدولي وجميع مبادئ ميثاق منظماتنا ، التي تدعو لها بوجودها ، انتهاكا صارخا .
 إلا أن من الواضح أنه ما كان يمكن لاسرائيل أن تواصل تحديها للمجتمع الدولي واستهانتها به وانتهاكها لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن ما لم تحفظ بالدعم غير المشروط للولايات المتحدة في كافة الميادين . وهذا الدعم لا يثير دهشتنا ، لكنه ينبغي أن يكون مبعثا لقلق جميع الشعوب التي تعزز بالسلم والعدالة . ان الولايات المتحدة بتعزيزها للعدوان العسكري وتشجيع أعمال زعزعة الاستقرار والحصار الاقتصادي ضد الشعوب والحكومات التي تحاول أن تحقق تحررها الكامل قد أصبحت المحرض الأساسي على الارهاب في جميع أرجاء العالم . ان الولايات المتحدة هي وراء

الضم غير المشروع للأراضي العربية بما في ذلك القدس . وهي وراء إرهاب الدولة والقمع الذي يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وهي وراء غزو لبنان والهجمات المستمرة عليه . وكانت هي وراء مذبحه صابرا وشاتيلا ووراء محاولات إبادة الشعب الفلسطيني . ان الولايات المتحدة تُعيق مجلس الأمن عن الوفاء بمهامه والمسؤوليات الموكولة اليه بموجب ميثاق منظمنا ، كما أنها تسيئ استعمال حق النقض (الفيتو) المخول لها لمنع اعتماد الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق والتي تمثل الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحرب الابادة السياسية .

ان اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يجب ان يركز على انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة وعلى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فسي اطار مؤتمر دولي للسلام يعقد تحت رعاية الامم المتحدة بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم .

لقد أعربت البلدان العربية عن رغبتها الاصلية في تحقيق السلم في المنطقة . ونحن نشير الى مؤتمر القمة العربي الاخير الذي عقد في عمان حيث أعلنت البلدان العربية قبولها لعقد مؤتمر دولي باعتباره انسب الوسائل لتحقيق السلم . كما رفض ذلك المؤتمر أيضا أية تسوية لا تتضمن انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ولا تضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممارسة كاملة .

ونلاحظ بحماس ان هناك دعما متزايدا لعقد مؤتمر دولي . وقد أعربت مجموعات كبيرة من البلدان عن تأييدها لهذه الفكرة . وبالإضافة الى حركة بلدان عدم الانحياز التي أعربت عن تأييدها الراسخ والحاسم للفكرة فقد صدرت عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية أيضا اعلانات هامة .

ان عمل الامين العام لمنظمتنا جدير بالثناء ونحن نؤيد استمرار جهوده لضمان عقد المؤتمر .

وختاما ، ليس ثمة شك في أن شعوب الشرق الاوسط لاسيما الشعب الفلسطيني وشعوب الجنوب الافريقي وشعوب أمريكا الوسطى كلها تواجه نفس العدو كما أن كفاحها من أجل الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وتقرير المصير والعدالة هو كفاح واحد .

ونكرر مرة أخرى أن الوحدة ضرورية لمواجهة هذه المشكلة ، فلدستجب للمطالب الملحة لشعوب العالم بسلم عادل ودائم .

ان بلادي حكومة وشعبا تكرر من جديد التزامها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد . واننا نقف بجانب كل شعوب الأمة العربية الشقيقة في كفاحها من أجل السلم الذي هو كفاحنا أيضا .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتابع
بولندا تطور الوضع في الشرق الاوسط باهتمام شديد وقلق بالغ . ويدرك المجتمع الدولي منذ زمن بعيد السبب الكامن وراء النزاع في الشرق الاوسط . وفي آخر مصادر عن الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ، أكدت من جديد ، في قرارها (١٦٢/٤١) ألف ، اقتناعها بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط وأنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة تامة ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة .
ومنذ اتخاذ هذا القرار ، تدهورت الحالة في الشرق الاوسط ، وبمصرة خاصة نتيجة الاجراءات التي تتخذها اسرائيل ضد السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة . فقد ادخلت اسرائيل في تلك الاراضي نظاما قانونيا مختلفا وادارة عسكرية . وتقوم بمصادرة الممتلكات والاراضي وتستخدم الاحتجاز الوقائي والترحيل للأشخاص غير المرغوب فيهم استخداما واسعا . ويحرم السكان الفلسطينيين من حماية النقابات العمالية ولا يتمتعون بالحق في التعويض المناسب والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي . ويؤكد الاضراب العام المعلن من جانب السكان الفلسطينيين في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، والداعي الى المساواة في الحقوق ، على ان الوضع في هذا الصدد لا يتحسن .
ومن الناحية الاخرى حصلت بعض التطورات المشجعة التي تشير الى الدعم المتزايد للعقد المبكر لمؤتمر السلام الدولي وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم ، الذي يؤكد عليه قرار الجمعية العامة (٤٣/٤١) دال المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

وبالاضافة الى الالتزام الراسخ للبلدان الاشتراكية ، بما فيها بولندا ، بايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط من خلال بذل جهود جماعية ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، اعطت بلدان عدم الانحياز زخما قويا للاقتراح الداعي الى عقد المؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، كما هو واضح من اعلان هراري الصادر عن لجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بفلسطين ،

والمعتمد في اجتماع وزراء خارجية اعضاء لجنة التسعة ، المعقود في هراري في ١٤ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .

والتطور الآخر الذي يحظى بالترحيب هو التأييد الذي اعرب عنه مجلس وزراء المجموعة الاوروبية في اعلانه الصادر في ٢٣ شباط/فبراير لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، والذي يكمله اعلان وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية الصادر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ . ويرد التأييد أيضا لعقد المؤتمر من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، كما هو واضح في البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري العشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المعقود في سنغافورة في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

وتحظى فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة بأولوية كبيرة لدى الاطراف العربية في النزاع ، ومرة أخرى أعيد التأكيد على تأييد عقد المؤتمر في اجتماع رؤساء دول وحكومات البلدان العربية المعقود في عمان . وفي ضوء الآمال المجددة في اضطلاع مجلس الامن بدور أكبر وأكثر فعالية في تسوية بؤر النزاع ، أحاط وفد بلادي مع الاهتمام علما بتقرير الامين العام عن المشاورات التي أجراها مع أعضاء مجلس الامن بشأن الشرق الاوسط وخصوصا الفقرة التي ورد فيها ، في جملة امور اخرى ، مايلي : " ... بخلاف المعهود في السنوات الاخيرة ، لم يعارض أي من اعضاء المجلس من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي بإشراف الامم المتحدة " . (A/42/277 ، الفقرة ٣)

إلا أن هذه الملاحظة المتفائلة تضعفها ملاحظته التالية بأن "خلافات كبيرة كانت مازال قائمة على الشكل الذي ينبغي أن يتخذه

المؤتمر . " (A/42/277 ، الفقرة ٣) وما هو أخطر من ذلك ، كما ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة ، ان "مما يؤسف له أنه حتى الآن لم يتييسر الحصول على موافقة جميع الاطراف

على مبدأ عقد مؤتمر دولي ... " . (A/42/1 ، ص ٣)

ومن الواضح أن المهمة الرئيسية الآن هي الحصول على موافقة جميع الأطراف المعنية على فكرة عقد المؤتمر . ويفترض هذا مسبقاً نبذ أية محاولة لإبرام اتفاقات منفصلة أو فرض خطط انفرادية لتسوية النزاع لا تراعي بصورة خاصة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

إننا نشني على الأمين العام لما يبذله من جهود كيما تثمر فكرة عقد مؤتمر معني بالشرق الاوسط ونشاطه اقتناعه بأنه "يجب مواصلة السعي بجميع الوسائل لايجاد تسوية شاملة من خلال عملية تفاوضية تجرى تحت رعاية الامم المتحدة وتشترك فيها جميع الأطراف " .
(A/42/1 ، ص ٢)

إن موقف بولندا الثابت منذ أمد بعيد هو أنه لا يمكن تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط إلا على أساس إعادة الاراضي العربية المحتلة ، واحترام حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، بما في ذلك ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والامن المتساوي لجميع بلدان المنطقة .
وتقف بولندا على أهبة الاستعداد للتعاون تعاوناً بنّاءً ولإسهام بالطرق العملية في الجهود الرامية الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط ، كما يدل على ذلك ، في جملة امور ، مشاركة بولندا في قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . ومن هنا يأتي دعمنا للمبادرة الداعية الى عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط ، لانه ، كما قال وزير خارجية بولندا ، السيد أورزكوفسكي ، في الجمعية العامة بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ،

"لايمكن أن يكون هناك عالم أكثر أمناً بدون الحل السلمي لحالات النزاع الاقليمية" . (A/42/PV.22 ، ص ٢٣)

السيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، يسعدني أن ألقى

هذه الكلمة باسم شطري اليمن ، شماله وجنوبه .

تناقش الجمعية العامة اليوم الحالة في الشرق الاوسط بعد أن تناولت بالأمس قضية فلسطين . ولا غرابة في ذلك التسلسل الزمني ، فالموضوع واحد لا يتجزأ ، ألا وهو النزاع العربي الاسرائيلي ، الذي زرعت بذوره قبل سبعين عاما على أثر وعد بلفور - وزير خارجية بريطانيا آنذاك - فتواطأت سلطات الانتداب البريطاني مع الوكالة الصهيونية لاحداث انقلاب ديموغرافي في فلسطين ، بتنظيم الهجرة اليهودية على نطاق واسع ، واستيعاب المهاجرين في مستعمرات زراعية ، أخذت طابعا عسكريا فيما بعد ، ومهدت لاتساع نشاط المنظمات الصهيونية الارهابية وبناء كيان حربي . على أن النزاع العربي الاسرائيلي بدأ فعلا في عام ١٩٤٧ عندما تحقق وعد بلفور بإقامة دولة يهودية في أجزاء من فلسطين . ولقد ساهمت الأمم المتحدة ، عندما أصدرت الجمعية العامة قرار التقسيم ، بإضفاء الشرعية على الدولة اليهودية التي ما برحت تتحدى المجتمع الدولي منذ اليوم الاول ، فها هي اسرائيل اليوم تحتل فلسطين بكاملها ، فضلا عن مرتفعات الجولان وأجزاء من الجنوب اللبناني .

لقد أصدرت الجمعية العامة مئات القرارات التي تتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي ، بشقيه الفلسطيني والعربي ، ولقد تبلور توافق دولي لا تعارضه إلا اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، في رؤية ذلك النزاع وفي أسس الحل الدائم له ، على النحو التالي :

أولاً ، إن قضية فلسطين تمثل جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، كما أن مشكلة الشرق الاوسط تمثل إطاره الاوسع ، وعليه فإن السلام العادل والدائم لن يتأتى إلا في إطار حل شامل يعالج النزاع العربي الاسرائيلي بشقه الفلسطيني وإطاره الاوسع ، في أن واحد .

ثانياً ، إن تجزئة النزاع العربي الاسرائيلي وتجزئة الحل لذلك النزاع من خلال معالجة بعض جوانبه وتجاهل جوانبه الأخرى ، لا يمكن أن تحققا السلام وتنتهيا حالة الحرب .

ثالثاً ، إن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وبتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حق العودة وحقه في تقرير مصيره الوطن وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني .

رابعاً ، إن الظروف قد أصبحت مهيأة لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، بإشراف الأمم المتحدة ، بغرض التوصل الى حل دائم وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي بكل جوانبه ، على أن تشارك في ذلك المؤتمر جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إن الدول العربية قد عبرت عن موقفها إزاء ذلك التوافق الدولي ، حيث أكدت مؤتمرات القمة العربية التي عقدت في فاس والدار البيضاء ومؤخراً في عمان ، دعمها الكامل للخيار السلمي في حل النزاع العربي الاسرائيلي من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام . وعلاوة على ذلك ، فقد سعت الدول العربية لحث الاعضاء الدائمين في مجلس الامن على العمل على إخراج فكرة المؤتمر الدولي الى حيز الواقع ، كما أن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر مؤخراً ببارك هو الآخر فكرة عقد المؤتمر الدولي وأكد استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فيه .

إلا أن ذلك التوافق الدولي حول عقد مؤتمر السلام لحل النزاع العربي الإسرائيلي حلا شاملا ودائما يصطدم بالموقف الإسرائيلي الراض للحلول السلمية . وليس ذلك فحسب ، بل إن إسرائيل لاتزال تواصل سياستها القائمة على التوسع ، واستعمال العنف ، وفرض الأمر الواقع بقوة السلاح ، فقد أقدمت على ضم القدس الشريف ومرتفعات الجولان متحدية قرارات الأمم المتحدة ، كما عززت من سيطرتها على الأراضي العربية المحتلة بإقامة مستوطنات جديدة ، والتوسع في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، كما واصلت أعمال الانتقام والاضطهاد المستمر ضد الفلسطينيين ، وانتهاج سياسة ديمغرافية تستهدف تهجير الفلسطينيين وتوسيع نطاق الهجرة اليهودية الى فلسطين .

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فبدلا من المشاركة في التوافق الدولي الذي تبلور في السنين الأخيرة ، والدفع بعجلة السلام قدما ، فقد أخذت تتبنى الموقف الإسرائيلي بوضع العراقيل والشروط التعجيزية لقتل فكرة المؤتمر الدولي من أساسها ، فهي تارة ترفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر ، وتارة تصر على المفاوضات الثنائية المباشرة ، بينما هي في حقيقة الأمر ترفض انعقاد المؤتمر الدولي لأنه يتعارض مع السياسة الأمريكية الرامية الى استبعاد أي دور لمجلس الأمن ، حتى تتمكن من مواصلة نهج الوساطة الانفرادية التي بدأتها مع التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد .

ولقد بات واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية ، بإصرارها على تجزئة النزاع والإنفراد بالوساطة ، والبحث عن حلول جزئية بطريقة إنتقالية ، إنما تحاول الالتفاف على التوافق الدولي ، ليس من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط ، وإنما خدمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية التي عبرت عنها اتفاقية التحالف الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن . فلا غرابة ، اذا ، أن الولايات المتحدة ، في الوقت الذي تعرقل مساعي السلام الدولية ، تضاعف من دعمها العسكري والاقتصادي لإسرائيل بما يمكنها من الاستمرار في سياسة التوسع وفرض الأمر الواقع .

إن محاولة الإلتفاف على التوافق الدولي بتجزئة النزاع العربي الإسرائيلي ، ورفض آية الحل الشامل من خلال مؤتمر السلام الدولي ، إنما تستهدف تجاوز القضية الفلسطينية التي تمثل لب الأزمة ، وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني بكل قطاعاته وفئاته في داخل فلسطين وخارجها ، فالمحاولات الإسرائيلية والأمريكية لإستبعاد أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي ، والبحث عن بدائل لتمثيل الشعب الفلسطيني ، ترافقها حملات عشوائية للنيل من منظمة التحرير الفلسطينية ، بالصاق تهم الإرهاب بالكفاح الوطني الذي تخوضه ضد الاحتلال ومن أجل ممارسة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وليس أدل على تلك الحملات من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية للحد من النشاط الاعلامي الفلسطيني في الولايات المتحدة ، ولقد جاءت تلك الحملات تنفيذا لطلب رئيس الوزراء الإسرائيلي وخدمة لالة الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة ، وإن كان ذلك يعني حرمان الرأي العام الأمريكي من التعرف على حقيقة المأساة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال .

وعلى صعيد آخر ، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للنيل من المكاسب الدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية باعتراف غالبية الدول بها وبتمثيلها الواسع في معظم عواصم العالم ، وتأتي المحاولات الجارية لإغلاق بعثة منظمة التحرير المراقبة لدى الأمم المتحدة ، أو الحد من نشاطها ، لتؤكد مجددا بأن الولايات المتحدة لا تقف ضد الكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال والحرية فحسب ، بل إنها تحارب أيضا الدبلوماسية الفلسطينية التي تنشدهم الحل السلمي في إطار الأمم المتحدة . إن محاولة إغلاق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة تصب في نفس الجهد الذي تقوم به الولايات المتحدة لوأد مؤتمر السلام الدولي ، ولا يهم بطبيعة الحال اذا كانت الولايات المتحدة تتخلى عن التزاماتها القانونية ووفقا لاتفاقية المقر ، فالأمم المتحدة لم تعد تخدم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية كما كانت في عام ١٩٤٧ عندما أصدرت قرار تقسيم فلسطين .

إن إمكانية انعقاد مؤتمر السلام الدولي ، كخطوة أولى نحو المعالجة الشاملة للصراع العربي الاسرائيلي تتأثر سلبا وإيجابا بالمناخ الدولي السائد ، فمشاريع الحلول الجزئية والانفرادية تطفو على السطح كلما سادت علاقات التوتر والمواجهة على الصعيد الدولي - كما حدث في بداية عقد الثمانينات عندما تعثرت كل الجهود للتعاون الدولي من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وكذا بالنسبة لبؤر التوتر الإقليمية الأخرى ، والعكس كذلك ، فإن إمكانية التعاون الدولي وفرص حل النزاعات الإقليمية تتحسن عندما تنتفي حالة التوتر ويسود مناخ دولي إيجابي ، ولذلك فإننا نتطلع بتفاؤل الى لقاء القمة الذي سينعقد في واشنطن في مطلع الاسبوع القادم بين قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ويحدونا الأمل ان يساهم ذلك اللقاء في تخفيف حدة التوتر الدولي وفتح صفحة جديدة من التعاون الدولي لحل النزاعات الإقليمية بما في ذلك النزاع العربي الاسرائيلي ، الذي نأمل أن يحظى بالاهتمام الكافي حتى يرى المؤتمر الدولي للسلام النور في عام ١٩٨٨ .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية من الفرنسية) : لاشك ان النزاع

في الشرق الأوسط واحد من التحديات الرئيسية التي واجهت منظماتنا منذ أنشائها . إن هذا النزاع الذي هز هذا الجزء الحساس من العالم ، طيلة أربعة عقود ، وعرض باستمرار السلم والأمن الدوليين للخطر ، يستفيد اليوم من الظروف التي توفر فرصة كبيرة لتسويته تسوية نهائية .

وقد اعترف المجتمع الدولي فعلا بأن قضية فلسطين هي مصدر أزمة الشرق الأوسط ، كما لا يستطيع أحد ان ينكر ان تسوية احداها تستلزم بالضرورة تسوية الأخرى . ومما هو معترف به أيضا ان تلبية حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة هو السبيل الوحيد لتحقيق تسوية عادلة ونهائية ، وان ذلك هو شرط إقرار سلم دائم وحقيقي . واستمرار الأزمة أربعين عاما ، دون التسليم بهذه الحقيقة . قد أكد على العكس تماما ، صدقها السياسي .

وبالمثل ، أصبح المجتمع الدولي ملتزماً أكثر من قبل بفكرة الحل العاجل لازمة الشرق الأوسط لأنها برهنت بشكل قاطع ، ولوقوع حرب كل عشر سنوات ، وباستمرارها وتدهورها أنها من ذلك النوع الذي قد يصبح من المستحيل التحكم فيه . وتزيد التطورات الخطرة من تفاقم الموقف ، وتسهم بذلك في إبقاء مناخ عدم الاستقرار وفقدان الأمن . وفي ظل هذا التوتر المتصاعد لا يمكن استبعاد مواجهة كبرى ، وبالفعل من خلال استخدام الديالكتيك القائم على العنف يستغل نظام تل أبيب كل شيء يمكنه ان يفتنه عنده ، ويخدم نواياه في إخفاء هذا العنصر الرئيسي ، ونعني الحقيقة الفلسطينية . ولأن الأمم المتحدة قد أدركت في جلاء هذه المعوقات لعودة السلم ، فقد وافقت على معالجة هذه الأزمة بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعايتها . وقد حاز قبول هذا المبدأ ، وعقد هذا المؤتمر توافق آراء دولي باستثناء الكيان الصهيوني . واعترافاً بالمسؤولية التي تضطلع بها تجاه قضية فلسطين التي ماتزال هي قلب أزمة الشرق الأوسط ، فقد ألزمت الأمم المتحدة نفسها بالعمل بنشاط من أجل عملية استكمال فكرة المؤتمر الدولي . ومن وجهة النظر هذه ، يستحق الأمين العام حقيقة شكر المجتمع الدولي لتفانيه ، بوجه خاص فيما يتعلق بإجراء المشاورات الاستطلاعية مع كل من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والأطراف المعنية . وفي هذا السياق ينبغي لمجلس الأمن ، الذي يبدو انه يسترشد بعزم جديد فيما يتعلق ببعض حالات النزاعات ، ان يظطلع بكل مسؤولياته تجاه أزمة شغلت الأمم المتحدة عن قرب منذ انشائها . وقد أيدت البلدان العربية في اجتماع عمان مبدأ المؤتمر الدولي ، وأكدت من جديد ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . ولئن كان هدف هذا المؤتمر هو بالفعل التوصل الي تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الأوسط فلا بد من اعطاء السلطة للمؤتمر لحل قضية فلسطين من خلال الأمم المتحدة ، بتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة ، وضمان الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس . ولذلك ، فلا يتصور أحد ان يكون المؤتمر مجرد مظلة ، وان يخفي جوهر أزمة الشرق الأوسط .

وإن الرفض الصهيوني حتى لمبدأ مؤتمر دولي ، مع الاسراع باستعمار الأراضي العربية المحتلة ، إنما يظهر بجلاء استراتيجية إعاقه السلم ، وبذلك تأخذ سياسة الامر الواقع بُعد الاستعمار المنظم للأراضي العربية المحتلة بالقرار الذي اتخذ لتنفيذ برنامج يدعو الى توطيّن ٣٠ ٠٠٠ مستوطن جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة في الأشهر المقبلة . ويجب ان نضيف الى ذلك حقيقة انه قد تم إدخال ١٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس . وهذا التدفق من المستوطنين الذي ترتب عليه طرد الفلسطينيين من أراضيهم ، واخراجهم من ممتلكاتهم ، يقوم على تحقيق هدف تغيير الطابع المادي ، والطبيعية السكانية للأراضي المحتلة تغييرا جذريا .

وقد وقع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما وقع في النفي ضحية لحرب شاملة تستهدف تدمير هويته ، والقضاء على ارادته في الوجود . وهناك عملية مضايقة قوية متعددة المظاهر للتعدي على الذات الثقافي والتاريخي للشعب الفلسطيني في محاولة شرسة لمحو شخصيته وثقافته . وفي الوقت نفسه كان قصف مخيمات الفلسطينيين في لبنان جزء من استراتيجية ترمي الى تحطيم مقاومتهم .

وعلى نفس المنوال ، يتعرض لبنان ومرتفعات الجولان يوميا تقريبا لعمليات الهيمنة الصهيونية في المنطقة . وعلى مرتفعات الجولان السورية . وهي ضحية للضم الذي أدانته منظماتنا ، يتعرض السكان السوريون لكل ضروب الاضطهاد ، ويقاومون في صلابه عملية القضاء على هويتهم العربية . وفي لبنان وعلى مدى عشر سنوات تعرض هذا البلد للعدوان والتدخل سببا بث الشقاق فيه ، واحتلال جنوبه ، وتخريب بيروت ، وارتكاب المذابح ، والتسبب في معاناة لا توصف للشعب اللبناني واللجائين الفلسطينيين .

وفي الوقت الذي توجد فيه علامات واضحة في الوقت الحاضر على إرادة المجتمع الدولي لتسوية مشكلة الشرق الاوسط ، فإن النوايا التعويقية الصهيونية تشير بالفعل احتمال رهن عملية السلام التي حددتها الجمعية العامة .

إزاء إنكار القانون الذي طال أمده في الشرق الأوسط ، وإزاء الحظر الذي يشيره على حفظ السلم والأمن الدوليين ، من الواجب الملج بالنسبة للمجتمع الدولي ان تغلب إرادة السلم ، سلم عادل وشامل ودائم ، بعقد مؤتمر السلام الدولي حول الشرق الأوسط . ولذلك فإن أهم شرع أمام منظماتنا ، وبوجه خاص مجلس الأمن ، ألا تدخر جهدا لإزالة العقبات التي تحول دون عقد مثل هذا المؤتمر وذلك لمصلحة شعوب المنطقة ، والسلم والأمن في العالم .

السيد عبد الكريم (السودان) : ظلت الحالة في الشرق الاوسط بنسدا دائما في جدول أعمال الجمعية العامة الموقرة لسنوات عديدة . ويعود ذلك في تقديرنا لعدم إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية التي أجمع العالم على أنها جوهر المشكلة ولب النزاع في منطقة الشرق الاوسط .

إن التدهور المستمر للأوضاع في تلك المنطقة ، وانهايار كل جهود السلام الشامل فيها ، قد أديا الى تزايد القلق الدولي لما يمكن ان يؤدي اليه استمرار الأوضاع علي ما هي عليه ، من تعنت اسرائيل وتحديها لنداءات المجتمع الدولي لضرورة الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

لقد أثبت النظام الصهيوني الاسرائيلي من خلال سياساته وممارساته انه نظام يعادي السلام ويقف في وجه الإجماع الدولي ، وقد أكدت ذلك القرارات العديدة التي أصدرتها المنظمة الدولية والتي قابلها الكيان الصهيوني بالرفض والتجاهل .

إن استمرار تعنت ذلك الكيان وتحديه لإرادة الأسرة الدولية سوف يدفع الي تفاقم الأوضاع في منطقة الشرق الاوسط وسيقود الى مزيد من المواجهات الدموية والصراعات المأساوية وهذا ما ينبغي للأسرة الدولية تلافيه بابتداع الوسائل الكفيلة بإرغام اسرائيل على الامتثال لإرادة الدولية ، وذلك بفرض العقوبات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة الدولية .

إن المخاطر المتوقعة من جراء استمرار الأوضاع على ما هي عليه تضع المنظمة الدولية أمام امتحان عسير ، وتضع مصداقيتها أمام المحك ، وعليها إثبات فعاليتها . فالمؤتمر الدولي للسلام في منطقة الشرق الاوسط بمشاركة كل الاطراف ومن بينها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، هو مطلب الدول العربية ومطلب الشعب الفلسطيني . وهو موقف بناء يؤكد على الرغبة في التوصل الى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط . وهذا ما أكدته الأسرة الدولية خلال المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، ومن خلال إعلان جنيف ، وفي قرارات مؤتمر القمة العربي في عمان .

فلا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة بدون الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد . إن اسرائيل مع توأمتها جنوب افريقيا تمثلان أخطر بؤر التوتر في العالم . فكلتاها تحتلان أراضي الغير بالقوة ، وكلتاها تحرمان الشعب صاحب الأرض من حقه في العيش على أرضه ، وكلتاها تستندان الى القوة الخارجية ، وكلتاها تحتجزان وتقتلان الأطفال والشباب والشيوخ والنساء ، وكلتاها تهاجمان الشعوب والدول المستقلة المجاورة وتحتلان جزءا من أراضيها . والأمثلة والدلائل على ذلك صارخة في لبنان والجزولان والعراق وتونس وانغولا وموزامبيق وناميبيا .

لقد مضى على هذا الوضع أربعون عاما دون مراعاة لحقوق الانسان أو قرارات المجتمع الدولي ، فالى متى تستمر هذه الغطاءع والجرائم دون حل عادل أو عقاب رادع . إن الساكت عن قول الحق شيطان أخرس .

لقد أكد نضال الشعب منذ فجر التاريخ ان منطق القوة الفاشمة والقهر والاستبداد مهما بلغ من الشراسة والبربرية ، لا يمكنه قمع النضال المشروع للشعوب ولا إجبار الشعوب على تخليها أو تراجعها عن مطالبها ، فهل يعني ذلك النظام الاسرائيلي في فلسطين ؟

وفي ذلك يقول الشاعر العربي :

إذا الشعب يوما أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد ليلا أن ينجلي

ولا بد للقيد أن ينكسر

وفي الختام أود ان أجدد من على هذا المنبر وقوف حكومة وشعب السودان الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر واستعادة حقوقه المسلوبة . وأود أيضا ان أناهد باسم حكومة وشعب السودان الاسرة الدولية مجددا لتحمل مسؤولياتها والعمل بحزم وفعالية للتحول دون مزيد من التدهور للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط .

السيد مايشا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في حين ان هناك

العديد من المسائل التي تدعو الى الاهتمام بها ومناقشتها في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال ، إلا انه لا يوجد من بين مشاكل الشرق الأوسط ما هو أبرز وأخطر من الحالة المضطربة المتعلقة بمحنة الشعب الفلسطيني . وأية محاولات تبذل لحسم أي مسألة أخرى دون تناول القضية الفلسطينية لا يمكن أن تسفر في أفضل الأحوال إلا عن حل مؤقت . وعلى ضوء هذا ، تؤيد كينيا الدعوة للتوصل الى حل شامل ودائم للمشاكل السائدة في الشرق الأوسط ، مع اهتمام خاص بمشكلة فلسطين .

وتبني كينيا موقفها على ما تشعر به من قلق إزاء الحالة غير المستقرة في تلك المنطقة ، والتي ظلت لفترة طال أمدها تشكل مصدرا للتوتر والصراع الذي لا ينتهي .

على الرغم من أن الأمم المتحدة ساعدت على حسم الموقف في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ عندما جرى تقسيم إقليم فلسطين الذي كان تحت الانتداب آنئذ الى قطاع عربي وقطاع يهودي ، لم تؤد هذه المحاولة الى ثمار السلم كما كان متوقعا . ولم تترسخ خطة التقسيم أبدا بكل حذافيرها في كل القطاعات التي شملها التقسيم . ونتيجة لذلك ، ساد الاضطراب والصراع المتواصل حتى يومنا هذا .

وفي بعض الحالات ، انفجرت الحالة غير المستقرة في المنطقة وتحولت الى حرب شاملة بين الدول العربية واسرائيل ، وفي حالات أخرى أدت الى الإضرار بالعلاقات على نحو خطير فيما بين بعض الدول الشقيقة في المنطقة . وأثناء هذه الحالة المضطربة ، كان الدمار في الممتلكات والخسائر في الأرواح عظيما . وما زال السبب الجذري لكل هذا ، على الرغم من جود العديد من الأسباب الأخرى التي يمكن ذكرها ، هو دون شك عدم حل مشكلة المحنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

لقد اقتلع هذا الشعب من وطنه وطرد من ممتلكاته وأجبر على العيش لاجئا على أراضٍ أجنبية . وما زال الذين بقوا في الأراضي المحتلة يعانون من أعمال التحرش والظلم والاضطهاد والقمع . وما زال جميع الفلسطينيين يعانون من مهانة حرمانهم من فرصة ممارسة حقهم في تقرير المصير وفي الاستقلال وحقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في أمان . إن هذا يشكل في رأينا لب المشاكل الحالية في الشرق الأوسط والسبب الجذري للتوترات والنزاعات في المنطقة .

لقد ذكرت من قبل أن لب التوترات والنزاعات الجارية في منطقة الشرق الأوسط يتركز حول قضية فلسطين . فهذه القضية تتطلب الحل الشامل . وبدون هذا الحل ، ستستمر الحالة في تلك المنطقة مركزا للتوترات المتزايدة والمنازعات التي لا تتوقف ، مما يعرض للخطر العلاقات القائمة فيما بين دول المنطقة لفترة طويلة مقبلة . ونحن نأمل أن تدرك الأطراف المعنية مباشرة الخطر الكامن والطابع المتفجر لهذه المشكلة . ويحدونا وطيد الأمل أن تبدأ هذه الأطراف في العمل بغية التوصل الى حل دائم ومقبول . ونحن نرى أن باستطاعة هذه الأطراف أن تخفف من حدة التوترات عن طريق اتخاذ مواقف معتدلة تحبذ الحل الدائم والعادل .

وبالنسبة للمجتمع الدولي ، لست بحاجة لان أؤكد ضرورة بذل كل جهد مستطاع للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة . ومن رأي وفد بلادي ، أن على المجتمع الدولي التزاما تجاه شعب فلسطين ، ويتعين عليه أن يواصل بذل جهوده من أجل تحقيق تسوية شاملة وسلمية لقضية فلسطين .

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تأكيد أهمية احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ويتعين عليه أيضا أن يؤكد المرة تلو الأخرى ضرورة احترام جميع البلدان للمبادئ التي تحكم السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وتتمسك كينيا بهذه المبادئ ، مبادئ المجتمع الدولي ، وتود أن ترى جميع الدول تحترمها . وفي هذا الصدد تدعو كينيا الى الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧ ووقف تدخلها في الشؤون الداخلية للبنان .

على مدى السنين التي نوقشت فيها هذه القضية ، اعتمدت اقتراحات تتصل بالحلول الممكنة ، غير أن السلطات الاسرائيلية لم تر أن من الانسب لها تنفيذ هذه الاقتراحات . ويود وفد بلادي أن يؤكد أن من مسؤولية الأمم المتحدة أن تعمل على أن تمثل اسرائيل لإرادة المجتمع الدولي وتمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وفي هذا الصدد ، يتمسك وفد بلادي بقوة بالرأي القائل بأنه لا ينبغي السماح لأي دولة من الدول أن تبرر حقها في الوجود على حساب الآخرين . فنحن نعتقد أنه يجب إعمال الحقوق المشروعة للفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفي إقامة دولتهم المستقلة في المنطقة . إن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من شأنه أن يوفر مفتاح السلم الدائم والعدل في الشرق الأوسط على أساس من المساواة في الحقوق لجميع دول المنطقة في أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . وفي الختام ، فقد اقترح في قرارات هذه الجمعية أن يعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط . وأيدت كينيا ومازالت تؤيد هذا الاقتراح ، آملة في أن يتوصل هذا

المؤتمر الى حل جميع جوانب المشكلة في الشرق الاوسط . ومع ذلك فنحن نأسف أن نلاحظ أن بعض الأطراف لم توافق بعد على تأييد عقد المؤتمر . ومن لاهمية بمكان أن نلاحظ أن دولا أخرى تهتم اهتماما مباشرا بالجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط ، قد توصلت الى اتفاق للتحرك سويا صوب تحقيق تسوية عادلة وسلمية للآزمة ولانتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . ونحن نحث الطرف الآخر على أن يبدي تفهمه ويوافق على إجراء المفاوضات في إطار المؤتمر الدولي المقترح .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥